التقرير السنوي
لمجلس التعليم العالي
(الواقع والطموح) ٢٠١٤

مجلس التعليم العالي
Higher Education Council

البحرين 2030 BAHRAIN

صاحب السمو الملكي الأمير
سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى
النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء
حفظه الله ورعاه

حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين
حفظه الله ورعاه

صاحب السمو الملكي الأمير
خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس مجلس الوزراء الموقر
حفظه الله ورعاه

المحتويات

١. كلمة وزير التربية والتعليم/رئيس مجلس التعليم العالي ٦
٢. كلمة الأمين العام لمجلس التعليم العالي ٨
٣. مجلس التعليم العالي ١٠
١-٣ رئيس وأعضاء مجلس التعليم العالي ١١
٢-٣ التشريعات الناظمة للتعليم العالي في المملكة ١٢
٣-٣ مهام مجلس التعليم العالي ١٤
٤-٣ اللجان المساندة لعمل مجلس التعليم العالي ١٥
٥-٣ إنجازات مجلس التعليم العالي لعام ٢٠١٤ ..... ١٦
٤. إحصاءات ٢١
١-٤ مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين وأعداد ونسب الطلبة الملتحقين فيها وفقاً لمستوى التعليم ونوع المؤسسة والجنس والجنسية ٢١
٢-٤ نسبة الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي حسب نوع التخصص للعام الدراسي ٢٠١٥/٢٠١٤م وعدد الخريجين للعام السابق ٢٥
٣-٤ الإنفاق على البحث العلمي ٢٧
٥. الاستراتيجيات والمشاريع لعام ٢٠١٤ ..... ٢٩
١-٥ الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي ٢٠١٤-٢٠٢٤ ..... ٣١
٢-٥ الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي ٢٠١٤- ٢٠١٩ ..... ٣٣
٣-٥ نظام الاعتماد الأكاديمي ٣٥
٤-٥ الشراكة مابين قطاع التعليم العالي وقطاع الصناعة والأعمال (سوق العمل) ٣٧
٦. الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي: المهام والإنجازات ٣٩
١-٦ إنجازات الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي لعام ٢٠١٤ ..... ٤٠
٢-٦ إدارات الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي: المهام والإنجازات ٤٦
٧. التحديات التي تواجه عمل الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي ٥٠
١-٧ التشريعات ٥١
٢-٧ قواعد البيانات ٥١
٣-٧ توفير الدعم المالي ٥٢
٤-٧ تأهيل وتدريب الكوادر ٥٢
٥-٧ الشراكة مع مؤسسات التعليم العالي ٥٢
٨. الرؤية المستقبلية للتعليم العالي في مملكة البحرين ٥٣
١-٨ طموح قطاع التعليم العالي في مملكة البحرين ٥٤
٢-٨ توقعات النمو في قطاع التعليم العالي خلال ١٠ أعوام ٥٥

تـــقديـــم

يتضمن التقرير السنوي لمجلس التعليم العالي للعام ٢٠١٤م التشريعات الناظمة للتعليم العالي في مملكة البحرين وأهم القرارات واللوائح والمشاريع التي أقرها المجلس، وأبرز مهام مجلس التعليم العالي ومحاور عمله. كما يتضمن الإحصاءات الخاصة بمؤسسات التعليم العالي في المملكة وأعداد الطلبة المسجلين والبرامج والتخصصات المطروحة فيها.

ويبرز التقرير أهم الإنجازات التي حققها المجلس وأمانته العامة والتي من أهمها إقرار وتدشين أول استراتيجية وطنية للتعليم العالي في مملكة البحرين للسنوات العشر القادمة، وأول استراتيجية وطنية للبحث العلمي للسنوات الخمس القادمة، إضافة إلى تدشين المجلس لنظام الاعتماد الأكاديمي والإيعاز بتطبيقه على مؤسسات التعليم العالي اعتباراً من العام الأكاديمي٢٠١٥/٢٠١٦.

ويظهر التقرير مستويات الإنفاق على البحث العلمي والتطوير المهني لأعضاء هيئة التدريس في المؤسسات التعليمية. كما يشير التقرير إلى الفجوة الملموسة وضرورة تحقيق التوازن بين أعداد الطلبة المسجلين في مختلف التخصصات وبين حاجات سوق العمل.

ويتضمن التقرير نبذة عن الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي وإداراتها الرئيسية وأهم إنجازاتها خلال العام ٢٠١٤م والتي تخدم الأرتقاء بمؤسسات التعليم العالي وتسهيل معاملات الطلبة بما فيهم الخريجين.

كما يبين التقرير أيضاً المشاريع والأولويات المستقبلية لمجلس التعليم العالي خلال الفترة المقبلة، وبما يحقق الارتقاء بالتعليم العالي في مملكة البحرين، والتي تعكف الأمانة العامة حالياً على الإعداد والتحضير لها، لرفعها للمجلس بغية إقرارها والسير بآليات تنفيذها.

١. كلمة وزير التربية والتعليم/ رئيس مجلس التعليم العالي

ما نزال نشهد إنجازات تبنى على ما سبق من نجاحات، نتلمس آثارها حالياً من خلال التطور الذي حققه قطاع التعليم العالي في المملكة في السنوات الماضية كماً ونوعاً، متطلعين الى نهوضه وإرتقاءه لتتخذ منه المملكة طريقاً تقطع به أشواطاً تراكميةً اللاحق منها يُبنى على السابق. فمنذ صدور قانون التعليم العالي في ٢٠٠٥م، ثم تشكيل مجلس التعليم في ٢٠٠٦م، والذي بدأ طريقه في العام ٢٠٠٧م بإصدار اللوائح التنظيمية لعمل مؤسسات التعليم العالي من مختلف الجوانب الأكاديمية والإدارية والمالية، واستمر في إصدار قراراته ومشاريعه التي تتطلبها المرحلة ومتغيراتها، وتساهم بتمكين قطاع التعليم العالي ليواكب التطورات العالمية.

عمل مجلس التعليم العالي خلال الفترة الماضية ضمن توجهات وسياسات تصب كرافد في تنفيذ برنامج عمل الحكومة ٢٠١٠-٢٠١٤. ولا بد من التأكيد بأن العام ٢٠١٤م كان حافلاً بمبادرات ومشاريع وقرارات اتخذها المجلس ضمن رؤية شاملة، جاءت مستجيبةً للمتطلبات الوطنية المتعلقة بالتنمية البشرية والإجتماعية والإقتصادية، في إطار مبادرات المشروع الوطني لتطوير التعليم والتدريب، لمواجهة التحديات الجديدة المرتبطة بتحول العالم إلى إنتاج المعرفة والاعتماد على اقتصاد المعرفة، والسعي نحو المنافسة والتميز.

وقد كان من أهم قراراته على الإطلاق إقراره ولأول مرة للإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي للسنوات العشر القادمة، والإستراتيجية الوطنية للبحث العلمي للسنوات الخمس القادمة، ونظام الاعتماد الأكاديمي الذي سيبدأ تطبيقه خلال العام ٢٠١٥م بإذن الله.

إن استراتيجيات التعليم العالي والبحث العلمي تم إعدادها لتضمن الإرتقاء بجودة التعليم العالي لتخريج طلاب مهيئين أكادي اً ومهنياً وشخصياً، لمواءمة التعليم العالي مع أولويات وحاجات سوق العمل المحلي والإقليمي الحالي والمستقبلي، وجسر الفجوة بين مهارات الخريجين والمهارات المطلوبة من قبل أصحاب العمل، وتعزيز العلاقة بين التعليم العالي والتعليم الفني والمستمر بتحقيق التوازن بين التخصصات الأكاديمية والفنية. كما تضمنت الاستراتيجيات توظيف أحدث توجهات تكنولوجيا التعليم في قطاع التعليم العالي، وتأمين بدائل مبتكرة بتكلفة أقل لدفع عجلة المعرفة قدماً استجابةً للحاجة إلى مهارات أكثر فاعلية تستجيب إلى توجهات القرن الحادي والعشرين.

وتضمنت الاستراتيجيات تعزيز ثقافة البحث في مؤسسات التعليم العالي، وتحسين نوعية الأبحاث التي يجريها أعضاء هيئة التدريس والطلاب، وتعزيز دور البحث العلمي في تنمية الاقتصاد الوطني، من خلال الربط المنظم والفاعل للأبحاث التي تُجرى في مؤسسات التعليم العالي بقطاع الصناعة والأعمال.

الدكتور ماجد بن علي النعيمي
وزير التربية والتعليم
رئيس مجلس التعليم العالي

٢. كلمة الأمين العام لمجلس التعليم العالي

لا شك أن التعليم العالي المتميّز هو الأساس المتين والقاعدة الصلبة التي تمكننا من الانطلاق نحو الرفاه المجتمعي في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها.

ونحن في مجلس التعليم العالي وأمانته العامة وبالتعاون مع مؤسسات التعليم العالي نسعى نحو تحقيق هدفٍ أسمى وهو النهوض بقطاع التعليم العالي نحو التميّز والمنافسة، من خلال جعل مملكة البحرين الوجهة الأولى للطلبة إقليمياً، ومركزاً عالمياً للأبحاث العلمية. وأن يصبح خريجونا رواداً للأعمال مسلحين بالمهارات التي تلبي متطلبات سوق العمل وتضمن فاعليتهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

ويبقى مستقبل التعليم العالي في مملكة البحرين مرهوناً بالعديد من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والتعليم ما قبل الجامعي. ومن أجل ذلك فقد واصل المجلس وبدعم من الحكومة الرشيدة السعي قدماً نحو التطوير والتحديث من خلال قرارات ومشاريع ومبادرات تصب جميعها في بوتقة الارتقاء بقطاع التعليم العالي؛ فلدينا اليوم الاستراتيجيات والمشاريع التنفيذية كنظام الاعتماد الأكاديمي والشراكة الناجحة مع قطاع الصناعة والأعمال. إلا أنه ولضمان تحقيق أهدافنا فإن المرحلة تستلتزم منا

إعادة النظر بما يرافق العملية التعليمية من حيث التخصصات والبرامج القائمة حالياً بمؤسسات التعليم العالي، وأساليب تدريسها التقليدية، والبيئة الجامعية، وتأهيل وتدريب الطلبة وأعضاء هيئة التدريس على حد سواء.

يوثق التقرير السنوي للعام ٢٠١٤م أعمال مجلس التعليم العالي وأمانته العامة ضمن نظرة فاحصة ما بين واقع مقبول ومستقبل مأمول، لا يخلو من تحديات يتطلب التغلب عليها من خلال تطوير منظومة التشريعات الخاصة بالتعليم العالي، وتوفير وجمع البيانات الدقيقة التي تمكن من اتخاذ القرار المناسب، ويرافق ذلك تأهيل الكوادر البشرية لمواكبة متطلبات التغيير. وتسعى الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي ضمن رؤية واضحة وبرامج زمنية محدّدة لتحقيق كل هذه المتطلبات بنهج سليم ومتسلسل ينهض بمستوى التعليم العالي في المملكة.
إن التفكير الدائم بالسعي لإيصال مملكتنا الحبيبة إلى مقدمة الدول العربية والعالمية، هو هاجسٌ نستمده من حب الوطن والدعم اللامتناهي الذي نتلقاه دوماً من قيادتنا الحكيمة حفظها الله ورعاها.

سائلين الله التوفيق والنجاح.

الأستاذ الدكتور رياض يوسف حمزة
الأمين العام لمجلس التعليم العالي

٣. مجلس التعليم العالي

٣-١ رئيس وأعضاء مجلس التعليم العالي:

قضي قانون رقم (٣) بشأن التعليم العالي لسنة ٢٠٠٥م بأن يشكل مجلس التعليم العالي برئاسة وزير التربية والتعليم وعدد من الأعضاء لا يقل عددهم عن عشرة أعضاء من ذوي الخبرة والمكانة العلمية. وقد أصدر حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة- ملك مملكة البحرين المرسوم الأول رقم ٦٥ بتعديل المادة الأولى من المرسوم رقم ٣٥ لسنة ٢٠١١م بإعادة تشكيل مجلس التعليم العالي وعلى النحو الآتي:

الدكتور ماجد بن علي النعيمي / وزير التربية والتعليم / رئيس مجلس التعليم العالي		
١.	السيد عصام عبد الله خلف	وزير الأشغال وشئون البلديات والتخطيط العمراني
٢.	السيد كمال أحمد محمد	وزير المواصلات والإتصالات وممثل عن مجلس التنمية الاقتصادية
٣.	الأستاذة فريدة عبد الرحيم خنجي	مديرة إدارة التقييم والتحليل بديوان صاحب السمو الملكي رئيس الوزراء
٤.	معالي الشيخ محمد بن عيسى آل خليفة	رئيس مجلس إدارة صندوق العمل
٥.	السيد أحمد بن زايد الزايد	رئيس ديوان الخدمة المدنية
٦.	السيد خالد عبد الرحمن المؤيد	رئيس مجلس غرفة تجارة وصناعة البحرين
٧.	السيد صباح بن سالم الدوسري	وكيل وزارة العمل
٨.	الدكتور إبراهيم محمد أحمد جناحي	رئيس جامعة البحرين
٩.	الدكتور خالد بن عبد الرحمن العوهلي	رئيس جامعة الخليج العربي
١٠.	الأستاذ الدكتور رياض يوسف حمزة	الأمين العام لمجلس التعليم العالي
١١.	الدكتورة مريم الجلاهمة	الوكيل المساعد للرعاية الأولية والصحة العامة
١٢.	السيدة صباح خليل المؤيد	عضو مجلس التعليم العالي
١٣.	الدكتور إبراهيم السيد جمال الهاشمي	استشاري
١٤.	الدكتور مازن محمد جمعة	رئيس الجامعة الملكية للبنات

٣-٢ التشريعات الناظمة لعمل التعليم العالي في المملكة:

- صدر عن جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين قانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ بشأن التعليم العالي، ومن ثم أصدر جلالته المرسوم رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٦ بتشكيل مجلس التعليم العالي الذي تضمن تحديد اختصاصات مجلس التعليم العالي في رسم السياسة التعليمية واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها. وقد واجه المجلس تحدٍ كبير في الفترة السابقة؛ إذ أن القانون عند إصداره منح مؤسسات التعليم العالي مهلة عام لتوفيق أوضاعها وفقاً لأحكام قانون التعليم العالي كونها كانت قائمة قبل إصدار القانون، مما دعا المجلس لاستخدام سياسة التدرّج بإصدار اللوائح والقرارات التنظيمية لعمل مؤسسات التعليم العالي فصدرت اللوائح الإدارية والأكاديمية والمالية والعديد من القرارات التي تنظم عمل التعليم العالي في المملكة. ويبقى التغيير أو الإضافة والتعديل على هذه اللوائح والقرارات ممكناً تبعاً للمتغيرات والمتطلبات التي تصب في مصلحة قطاع التعليم العالي في المملكة.

- وبموجب قانون التعليم العالي فقد أصدر وزير التربية والتعليم باعتباره رئيس مجلس التعليم العالي بعد موافقة المجلس اللوائح التنظيمية لعمل مؤسسات التعليم العالي كالآتي:

١. قرار رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن إجراءات ومعايير وشروط الترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاصة.
٢. قرار رقم (٢) لسنة ٢٠٠٧ بشأن اللائحة الأكاديمية والإدارية لمؤسسات التعليم العالي.
٣. قرار رقم (٣) لسنة ٢٠٠٧ بشأن اللائحة المالية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة.
٤. قرار رقم (٤) لسنة ٢٠٠٧ بشأن لائحة الأبنية والمرافق لمؤسسات التعليم العالي الخاصة.
٥. قرار رقم (٥) لسنة ٢٠٠٩ بشأن إجراء تعديل الترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاصة.
٦. قرار رقم (١) لسنة ٢٠١٢ بتعديل القرار رقم (١) لسنة ٢٠٠٧ بشأن إجراءات ومعايير وشروط الترخيص لمؤسسات التعليم العالي الخاصة.
٧. قرار رقم (٢) لسنة ٢٠١٢ بتعديل القرار رقم (٢) لسنة ٢٠٠٧ بشأن اللائحة الأكاديمية والإدارية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة.
٨. قرار رقم (٣) لسنة ٢٠١٢ بتعديل القرار رقم (٣) لسنة ٢٠٠٧ بشأن اللائحة المالية لمؤسسات التعليم العالي الخاصة.
٩. قرار رقم (١) لسنة ٢٠١٣ بتعديل بعض أحكام القرار رقم (٢) لسنة ٢٠٠٧ بشأن اللائحة الأكاديمية والإدارية لمؤسسات التعليم العالي.
١٠. قرار وزاري رقم (٢/م ع ن/٢٠١٣) بشأن لائحة تنظيم سير العمل بمجلس التعليم العالي.

وما يزال مجلس التعليم العالي يقوم بمراجعة دائمة لقانون التعليم العالي واللوائح التنظيمية له لتتواءم مع التطورات التي تفرضها المرحلة على قطاع التعليم العالي في مملكة البحرين، وتبعاً للتطورات العلمية والتقنية والمستجدات العالمية والتغذية الراجعة التي تقدمها فرق الفحص من خلال زياراتها المنهجة والمحددة والدورية لمؤسسات التعليم العالي.

٣-٣ مهام مجلس التعليم العالي:

يتولى مجلس التعليم العالي العديد من المهام حسب القانون والتي تصب بالمحاور التطويرية، والإستراتيجية، والتشريعية، والخدماتية، والرقابية، ومن أبرز هذه المهام:

- إعداد السياسة العامة للتعليم العالي والبحث العلمي.
- اقتراح إنشاء مؤسسات التعليم العالي الحكومية في المملكة وإقرار حقول التخصص في مختلف المستويات التي تدرس فيها والتعديلات التي تطرأ عليها.
- وضع الأسس العامة المتعلقة بقبول الطلبة في مؤسسات التعليم العالي.
- بحث واقتراح تعديل وقوانين وأنظمة التعليم العالي في ضوء تطور السياسات العامة في المملكة.
- النظر فيما يواجه التعليم العالي من صعوبات واقتراح الوسائل الكفيلة بتذليلها.
- وضع الشروط والمعايير للترخيص لمؤسسات التعليم العالي على مختلف أشكالها.
- إصدار اللوائح و القرارات المنظمة للشئون الأكاديمية والمالية والإدارية المتعلقة بالتعليم العالي.
- الترخيص بإنشاء مؤسسات التعليم العالي الخاصة في إطار الخطة العامة للتعليم العالي وفقا شروط الترخيص التي يضعها المجلس.
- التنسيق بين هيئات ومؤسسات التعليم العالي، وهيئات ومؤسسات البحث العالمي من ناحية وبينها وبين مؤسسات التعليم العام من ناحية أخرى والسعي لتحقيق المزيد من التكامل بينها.
- الإطلاع على التقارير السنوية التي تصدرها مؤسسات التعليم العالي والجهات الحكومية المختصة حول أداء مؤسسات التعليم العالي واتخاذ التوصيات المناسبة بشأن تقويم هذا الأداء وتطويره.
- إعداد تقارير سنوية لمجلس الوزراء عن أوضاع التعليم العالي والبحث العلمي،وتقديم التوصيات المناسبة في هذا الشأن.
- متابعة مؤسسات التعليم العالي ومراقبة برامجها والخدمات المساندة التي تقدمها وجودة أدائها ومخرجاتها وأوضاعها المالية
- تشجيع الاستثمار الخاص في التعليم العالي

٣-٤ اللجان المساندة لعمل مجلس التعليم العالي:

ينبثق عن مجلس التعليم العالي عدداً من لجان متخصصة لتقدم للمجلس توصيات واضحة نابعة من دراسة مستفيضة للمواضيع المتعلقة بمؤسسات التعليم العالي تضمن الحفاظ على جودة مخرجاتها، وتعنى هذه اللجان بكافة الجوانب الأكاديمية والمالية والإدارية والهندسية لمؤسسات التعليم العالي.

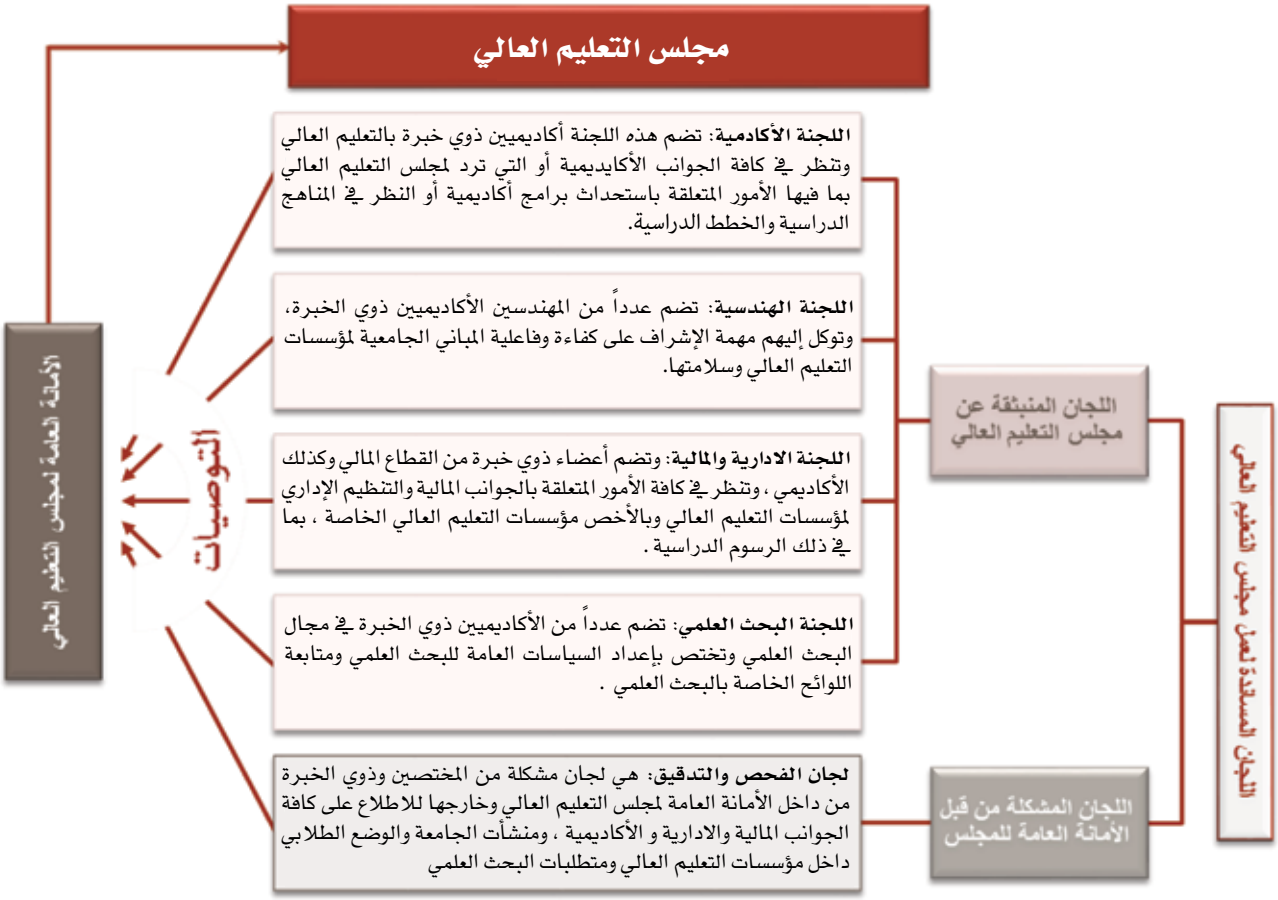

كما يقوم مجلس التعليم العالي بتكليف الأمانة العامة لتشكيل فرقٍ ولجانٍ مختلفة وفقاً لما تقتضيه متطلبات اللوائح والقرارات الصادرة عن المجلس.

٣-٥ إنجازات مجلس التعليم العالي لعام ٢٠١٤م:

يضع المجلس نصب عينه في قراراته توجهات الحكومة الرشيدة والمبادرات الخاصة بالتعليم العالي الواردة في برنامج عملها. وقد عقد المجلس عقد مجلس التعليم العالي ثلاث جلسات خلال العام ٢٠١٤م، بموجب المهام والمسؤوليات التي حددها قانون التعليم العالي، نظر خلالها بعدة مواضيع وتقارير، وأصدر فيها عدة قرارات تنظم عمل قطاع التعليم العالي في المملكة، ومن أهمها:

أولاً: مراجعة وتطوير التشريعات - إجراء تعديل على بعض لوائح التعليم العالي:

- تعديل نص المواد السادسة والعاشرة من اللائحة الأكاديمية والإدارية لمؤسسات التعليم العالي، إذ إن تلك المواد تتعلق بالاشتراطات الخاصة بتعيين كل من: رئيس المؤسسة، نواب الرئيس، عمداء الكليات، مجلس الأمناء. ويأتي هذا التعديل ليعالج جملة من الاشتراطات تضمن استقرار وموضوعية الإدارة الأكاديمية والإشرافية لمؤسسات التعليم العالي، حيث تضمنت التعديلات:
  ١. تحديد السن القانونية.
  ٢. تحديد مدة البقاء في المنصب.
  ٣. الاشتراطات الصحية.
  ٤. الاشتراطات القانونية، والتعهدات.
- تعديل نص البند (ب) من الفقرة (٣) من المادة الثانية عشرة من القرار رقم (٢) لسنة ٢٠٠٧ بشأن اللائحة الأكاديمية والإدارية لمؤسسات التعليم العالي، والخاصة بالنصاب التدريسي والاشراف لعضو هيئة التدريس الذي يتم تعيينه نائباً للرئيس، ليكون بحده الأقصى ثلاث ساعات معتمدة (مقرر دراسي واحد)، وذلك في خطوة من المجلس لإيمانه بأهمية دور نائب الرئيس في سلامة سير العملية الأكاديمية في المؤسسة ومنحه الفرصة ليضطلع بمهامه الإدارية التي تمكنه من تنظيم عمل المؤسسة حسب اللوائح والقرارات.

ثانياً: البت في الطلبات المقدمة من مؤسسات التعليم العالي:

يستند مجلس التعليم العالي عند إصدار قراراته بشكل عام إلى مرجعية قانونية تتواءم مع ضمان تحقيقه لخططه المستقبلية، وإدراكه لما ينبغي أن تكون عليه مؤسسات التعليم العالي، لضمان الوصول إلى تعليم عالٍ متميّز ومنافس إقليمياً وعالمياً يواكب التطورات العالمية ببرامجه وتخصصاته، بعد إجراء دراسة مستفيضة لكل طلب يُعرض عليه.

وخلال العام ٢٠١٤م عُرض على مجلس التعليم العالي العديد من الطلبات لاستحداث برامج جديدة، أو إعادة فتح برامج موقوفة، أو إيقاف برامج قائمة كما هو موضح في الجدول أدناه، وقد راعى المجلس في قراراته حاجة السوق المحلي وتحقيق التوازن بين التخصصات العلمية والإنسانية.

عدد طلبات استحداث برامج	عدد طلبات إعادة فتح برامج موقوفة	عدد طلبات إيقاف برامج
٣٣	٢٥	٥

ثالثاً: الرقابة على أداء مؤسسات التعليم العالي:

تدارس مجلس التعليم العالي التقارير المتعلقة بتقييم وضع مؤسسات التعليم العالي الخاصة في المملكة من النواحي الأكاديمية والإدارية والمالية والهندسية والحوكمة. وقد كان الهدف من هذه التقارير التي تعدها الأمانة العامة هو الوقوف على الوضع الحقيقي لمؤسسات التعليم العالي الخاصة وتقييم عملها بحياديّة، لتشخيص نقاط الضعف وتشجيعها على تجاوزها حتى تصبح مراكز للتميز ليس على المستوى المحلي فحسب بل على مستوى المنطقة ككل.

وقد كلّف مجلس التعليم العالي الأمانة العامة بنشر نتائج التقارير واخطار مؤسسات التعليم العالي الخاصة بالمخالفات المنسوبة إليها، وبأن تقدم خطة زمنية تفصيلية لمعالجة تلك المخالفات وتوفيق أوضاعها وفقاً لأحكام القانون واللوائح والقرارات المنفذة له خلال مدة شهر من تاريخ الإخطار.

رابعاً: توفير بيئة جامعية مناسبة:

ضمن سعي المجلس إلى توفير بيئة جامعية مناسبة، لتلقي تعليم متميّز يؤدي إلى تخريج كفاءات مؤهلة، فقد واصل المجلس السير بمتابعة انتقال مؤسسات التعليم العالي لمباني تناسب أعداد الطلبة المسجلين فيها، ونوع البرامج والتخصصات المطروحة لديها. وقد تم السماح للجامعة العربية المفتوحة فرع البحرين الانتقال للمقر الجديد والدائم في منطقة عالي، وذلك بعد أن قدمت الجامعة الوثائق والمخططات الخاصة التي تثبت توفير المبنى لبيئة جامعية مناسبة وآمنة ومجهزة بأحدث الوسائل والأدوات، ومن ثم تم الكشف من قبل فريق مختص على الحرم الجامعي الجديد، حيث وجد أنه يتوافق مع اللوائح الصادرة عن مجلس التعليم العالي.

خامساً: معهد البحرين للدراسات المالية والمصرفية (BIBF)

وافق المجلس على انضواء البرامج الأكاديمية (وعددها (١٠) برامج) التي يقدمها معهد البحرين للدراسات المالية والمصرفية (BIBF) تحت مظلة التعليم العالي، وذلك بعد أن تحقق المجلس من توافق متطلباتها مع أحكام القرار رقم (٢) لسنة ٢٠٠٧ بشأن اللائحة الأكاديمية والإدارية لمؤسسات التعليم العالي.

سادساً: سقف القبول للعام ٢٠١٤-٢٠١٥م

لضمان بيئة مناسبة للتعليم والتعلم، فقد حدد مجلس التعليم العالي الحد الأقصى لسقف القبول في مؤسسات التعليم العالي الخاصة للعام الدراسي ٢٠١٤-٢٠١٥، وذلك في ضوء الطاقة الاستيعابية لكل مؤسسة ومدى توافر نسبة أعضاء هيئة التدريس الى الطلبة، مع الأخذ بعين الاعتبار المساحات والمختبرات والانشاءات الموجودة. وبالتالي تحقيق البيئة التعليمية المناسبة للطلبة وأعضاء هيئة التدريس على حد سواء وذلك على النحو الآتي:

الرقم	المؤسسة	الحد الأقصى لسقف القبول
١	المملكة	٣٥٠
٢	العلوم التطبيقية	٥٥٠
٣	الأهلية	٣٠٠
٤	البحرين الطبية	٤٥٠
٥	الخليجية	٢٥٠
٦	العربية المفتوحة (فرع البحرين)	٣٠٠
٧	الملكية للبنات	٤٥٠
٨	كلية البحرين الجامعية	٣٠٠
٩	أما الدولية	٣٠٠
١٠	طلال أبو غزالة الجامعية لإدارة الأعمال	٢٥٠

هذا ويسمح نظام الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي ضمن مؤشرات ومعايير واضحة، التقدم بطلب لرفع سقف القبول، بعد أن تكون المؤسسة مقدمة الطلب قد استكملت متطلبات الرفع.

- يُشار إلى أن مؤسسات التعليم العالي وللأسف لم تبلغ بمستوى قبولها لهذا العام الأكاديمي ٢٠١٤/٢٠١٥ الحد الأقصى من سقف القبول الذي منحها إياه مجلس التعليم العالي، والأمل معقود بأن الفترة المقبلة ستمكن مؤسسات التعليم العالي من بلوغ الحد الأقصى لسقف القبول من خلال مشاريع التطوير والتحديث التي يجب عليها اتباعها، لاستقطاب أكبر عدد من الطلبة إقليمياً للالتحاق بمؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين.

سابعاً: الاتفاقيات ومذكرات التفاهم

التوقيع مع سلطنة عُمان الشقيقة:

خلال اجتماع الدورة الخامسة للجنة المشتركة بين مملكة البحرين وسلطنة عمان، والذي عقد في الفترة من ٢١-٢٢ ديسمبر ٢٠١٤م في مملكة البحرين، تم توقيع اتفاقية تعاون في مجال التعليم العالي بين البلدين الشقيقين تركز على تبادل البحوث والوثائق والاصدارات، كما تحدد منسقين بين وزارتي التعليم والتعليم العالي في كلا البلدين كحلقة وصل بينهما لوضع خطة عمل سنوية وفق برنامج زمني محدد لتفعيل المجالات المشار إليها في إطار مذكرات التفاهم الموقعة بين الطرفين.

التوقيع مع دولة الكويت الشقيقة:

خلال اجتماع الدورة الثامنة للجنة العليا المشتركة بين مملكة البحرين ودولة الكويت الشقيقة، والذي عقد في الفترة من ٢٣-٢٤ ديسمبر ٢٠١٤م في مملكة البحرين، تم التوقيع على مذكرة تفاهم بين حكومة مملكة البحرين وحكومة دولة الكويت بشأن التعاون في مجال التربية والتعليم للأعوام (٢٠١٥-٢٠١٦-٢٠١٧).

ثامناً: المساءلة والشفافية في عمل مجلس التعليم العالي

يتخذ المجلس على الدوام مصلحة التعليم العالي في المملكة والارتقاء به هدفاً يسعى نحوه، كما كان ولا يزال ملتزماً بالقوانين واللوائح مرجعاً لعمله وللقرارات الصادرة عنه، ولم يتخذ أي قرارٍ بشأن الموضوعات المدرجة على جداول أعماله إلا بعد إجراء دراسة مستفيضة، كما نجح ببناء جسور الثقة حول عمله، وتقبل كل القضايا التي رُفعت ضده بشفافية مطلقة. علماً أنه قد كسب جميع القضايا المرفوعة ضده كما يشير الجدول التالي، مع تأكيده على الترحيب الدائم بتقبل مختلف وجهات النظر تجاه قراراته:

كشف إحصائي بالقضايا خلال الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤				
مجموع القضايا التي رفعت على المجلس أمام القضاء	القضايا التي قضي فيها لصالح المجلس	القضايا التي قضي فيها ضد المجلس	القضايا التي استؤنفت وقضي فيها مرة أخرى لصالح المجلس	قضايا لا تزال منظورة أمام القضاء
٤٥	٢٧	٠	٤	١٤

٤. إحصاءات

٤-١ مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين

تنقسم مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين إلى ثلاثة أنواع: حكومية وخاصة وإقليمية، وتتفاوت بسنة الترخيص وأعداد الطلبة المسجلين فيها كما هو موضح في الجدول التالي:

الرقم	التصنيف	المؤسسة	سنة الترخيص	عدد الطلبة المسجلين للعام الدراسي ٢٠١٣/٢٠١٤
١		جامعة البحرين	١٩٨٦م	١٨,٦٠٣
٢	حكومية	بوليتكنك البحرين	٢٠٠٨م	١,٦٩٨
٣		معهد البحرين للتدريب*	١٩٩٢م	٢,٥٤٨
٤	إقليمية	جامعة الخليج العربي	١٩٧٩م	١,٤٦٦
٥		الجامعة العربية المفتوحة	٢٠٠١م	٢,١٥٣
٦		الجامعة الأهلية	٢٠٠١م	٢,٢٣٤
٧		جامعة المملكة	٢٠٠١م	٦٧٤
٨		كلية البحرين الجامعية	٢٠٠١م	٤٨٠
٩		الجامعة الخليجية	٢٠٠١م	٢٩١
١٠	خاصة	الجامعة الملكية للبنات	٢٠٠٢م	٥٨٩
١١		جامعة أما الدولية	٢٠٠٢م	٣,٥٦٦
١٢		جامعة البحرين الطبية	٢٠٠٤م	١,٢٥٥
١٣		جامعة العلوم التطبيقية	٢٠٠٤م	٢,٢٢٤
١٤		كلية طلال أبو غزالة الجامعية لإدارة الأعمال	٢٠١٢م	٧٣
١٥		معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية	٢٠١٤م	٢٥٩
		المجموع الكلي		٣٨,١١٣

يُلاحظ من الجدول أعلاه أن أغلب مؤسسات التعليم العالي رُخصت قبل عام ٢٠٠٥م، أي قبل إصدار قانون التعليم العالي، وهذا ما يؤكد أن الفرصة قد حانت في البحرين لتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي، حيث أن تطبيقه على مؤسسات التعليم العالي يدفع تلك المؤسسات لتوفير الشروط الواردة في القانون، كما يمكن المجلس من التأكد من مدى توفر تلك الشروط.

* يقدم معهد البحرين للتدريب برامج تدريبية للحاصلين على الثانوية العامة وما بعدها.

ويُشار إلى أن كل من معهد بيرلا و جامعة نيويورك كان لهما فرع في مملكة البحرين من ضمن مؤسسات التعليم العالي العاملة؛ إلا أن معهد بيرلا قرر غلق الفرع في العام ٢٠١٢م، وكذلك قررت جامعة نيويورك غلق فرعها في يناير ٢٠١٤م وذلك لعدم قدرتهما على مواكبة متطلبات ولوائح التعليم العالي. كما قام مجلس التعليم العالي بسحب ترخيص جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا في ٢٠١٣م للمخالفات التي ارتكبتها بحسب الشروط التي نصت عليها اللوائح.

كما يشار إلى أن إجمالي الطلبة المسجلين في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة للعام ٢٠١٣/٢٠١٤ بلغ ٣٨١١٣ طالباً وطالبة، حيث بلغ عدد الإناث منهم ٢٢٨٢٨، كما هو مبين في الجدول أدناه.

نوع المؤسسة التعليمية	إجمالي عدد الطلبة	
	المجموع	إناث
حكومية وإقليمية	٢٤,٣١٥	١٥,٨١٦
خاصة	١٣,٧٩٨	٧,٠١٢
المجموع	٣٨,١١٣	٢٢,٨٢٨

ونستخلص من الجدول أعلاه ارتفاع عدد الإناث مقارنة بعدد الذكور، حيث بلغت نسبة الإناث ما يقارب ٦٠٪ من إجمالي عدد المسجلين في مؤسسات التعليم العالي، وهذا يعتبر إنعكاساً إيجابياً على حساب المؤشرات الدولية لمملكة البحرين والمتعلقة بتعليم وتمكين المرأة وتكافؤ الفرص التعليمية بين الجنسين.

كما يتضح أن ما نسبته ٦٤٪ من إجمالي الطلبة كان من نصيب المؤسسات التعليمية الحكومية والإقليمية مقابل ٣٦٪ للمؤسسات التعليمية الخاصة. ونلاحظ هنا ارتفاع نسبة الإناث حيث بلغت ٧٠٪ من إجمالي الطلبة مقابل ٣٠٪ من الإناث في المؤسسات التعليمية الخاصة.

عدد الطلاب حسب مستوى التعليم ونوع المؤسسة التعليمية والجنس للعام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤

مستوى الدراسة	مؤسسات تعليمية حكومية		مؤسسات تعليمية خاصة	
	المجموع	إناث	المجموع	إناث
التعليم العالي قصير الأمد	٤,١٣٤	٢,٤٤٤	١٦٨	٧٨
مستوى البكالوريوس أو ما يعادلها	١٨,٤٥١	١٢,٣٣٠	١١,٤٣٠	٥,٨٩٥
مستوى الماجستير أو ما يعادلها	١,٦٤٠	٩٨٤	٢,١٥٥	١,٠١٨
مستوى الدكتوراه أو ما يعادلها	٩٠	٥٨	٤٥	٢١
المجموع	٢٤,٣١٥	١٥,٨١٦	١٣,٧٩٨	٧,٠١٢

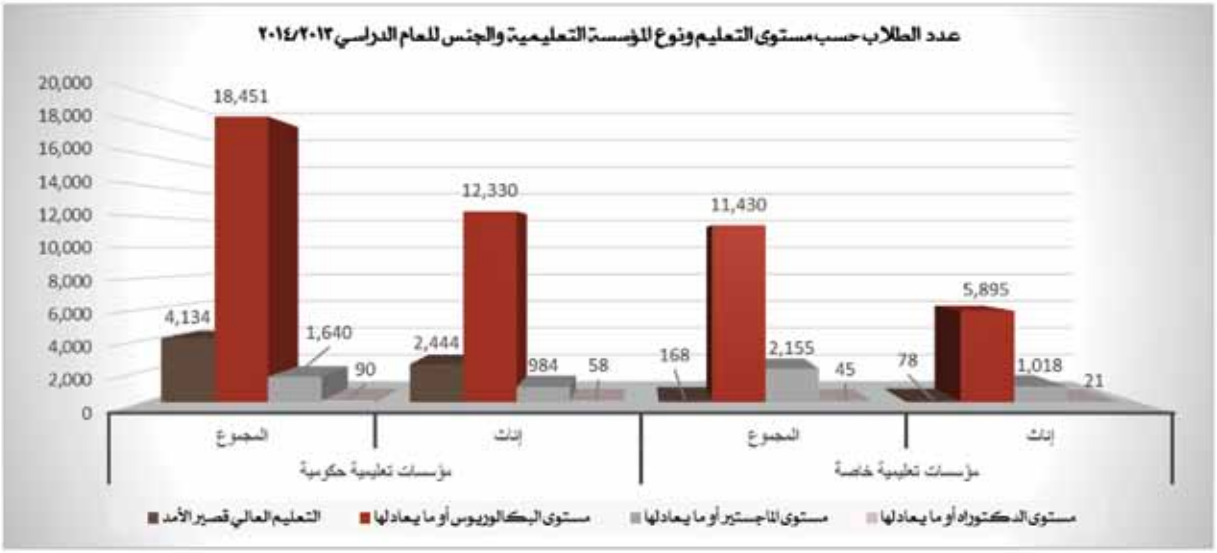

أعداد الطلبة الملحقين بمؤسسات التعليم العالي حسب الجنسية لعام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤

البلد	البحرين	السعودية	الإمارات	قطر	الكويت	عمان	العراق	الأردن	لبنان	فلسطين	سوريا	اليمن	الجزائر	مصر	ليبيا	المغرب	الصومال	السودان	تونس	بنغلاديش	الهند	إيران	باكستان	الفلبين	سريلانكا	فرنسا	إيرلندا	كندا	أمريكا	المملكة المتحدة	أخرى	المجموع	الإجمالي الكلي
مجلس التعاون لدول الخليج العربية																																	
عدد الطلبة	٣٣,٠٧٤	١,٤٨٧	٣٣	٨٢	٩٥٠	٦٤																											
المجموع																																٣٥,٦٩٠	
الدول العربية																																	
عدد الطلبة							١١٥	٣٩٤	٧٢	٩٨	١٧٢	٩٣	٨	٢٣٦	١٨	٨	٧	٧٢	١١															
المجموع																																١,٣٠٤	
دول شرق آسيا																																	
عدد الطلبة																				٣٣	٢٣١	١٩	٤٧٣	٥٢	١٧								
المجموع																																٨٢٥	
الدول الغربية																																	
عدد الطلبة																										٢٢	١٨	٨٠	٦٤	٣٩			
المجموع																																٢٢٣	
أخرى																															٧١	٧١	
الإجمالي الكلي	٣٨,١١٣																																

ويظهر في الجدول أعلاه أن عدد الطلبة غير البحرينيين المسجلين في مؤسسات التعليم العالي قد بلغ ٥٠٣٩، بما يشكل ما نسبته ١٣٪ من إجمالي الطلبة المسجلين، كما يوضح الجدول أعلاه أسماء الدول التي يدرس أبناؤها في مؤسسات التعليم العالي البحرينية، إذ تتصدر المملكة العربية السعودية هذه الدول بما يقارب ثلث الطلبة الوافدين. وفيما يلي بيان لنسب الطلبة المسجلين بحسب الإقليم:

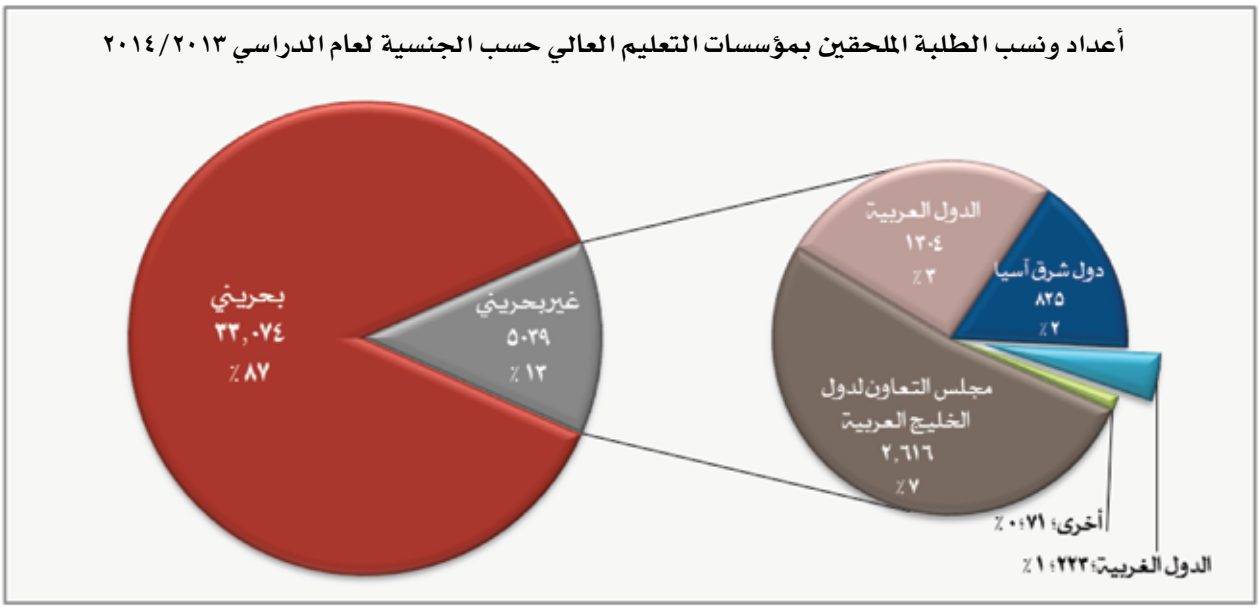

٤-٢ البرامج والتخصصات المطروحة في مؤسسات التعليم العالي حسب نوع التخصص للعام الدراسي ٢٠١٤/٢٠١٥م

يوضح الشكل التالي نسبة الطلبة الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي حسب نوع التخصص للعام ٢٠١٣/٢٠١٤م.

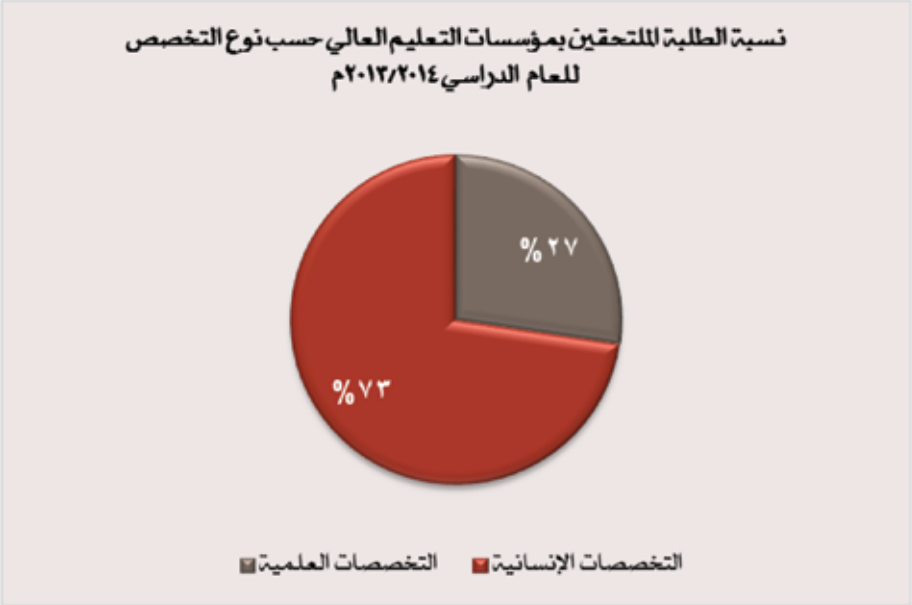

ويتبين أن النسبة العالية لأعداد الطلبة الملتحقين تركزت في التخصصات الإنسانية حيث بلغت ٧٣٪ من إجمالي الطلبة مقارنة بالتخصصات العلمية.

وهو مؤشر استدعى من مجلس التعليم العالي إعادة النظر فيه، لذا فإن المجلس يسعى وبقوة لتحقيق الموازنة في أعداد الطلبة لجميع التخصصات العلمية والأدبية وبما يتناسب مع حاجة سوق العمل، وذلك من خلال توجيه مؤسسات التعليم العالي لاستحداث برامج في التخصصات المطلوبة. كما راعى المجلس ذلك في قراراته المتخذة بشأن الموافقة على إستحداث برامج جديدة، أو إعادة فتح برامج كانت موقوفة سابقاً ولم يوافق على أي منها إلا إذا كانت تلبي حاجات السوق المحلي.

ونتيجة لتطبيق سياسات مجلس التعليم العالي تلك، فقد بدأ التحسن يظهر على مؤسسات التعليم العالي كما يوضح الشكل أدناه، ففي حين بلغت نسبة خريجي عام ٢٠١٣/٢٠١٢ في تخصصات العلوم الاجتماعية والأعمال التجارية والقانون ٥٧٪ من إجمالي الطلبة، تناقصت نسبة الطلبة المسجلين في هذه التخصصات للعام ٢٠١٣/٢٠١٤ لتبلغ ٥٣٪.

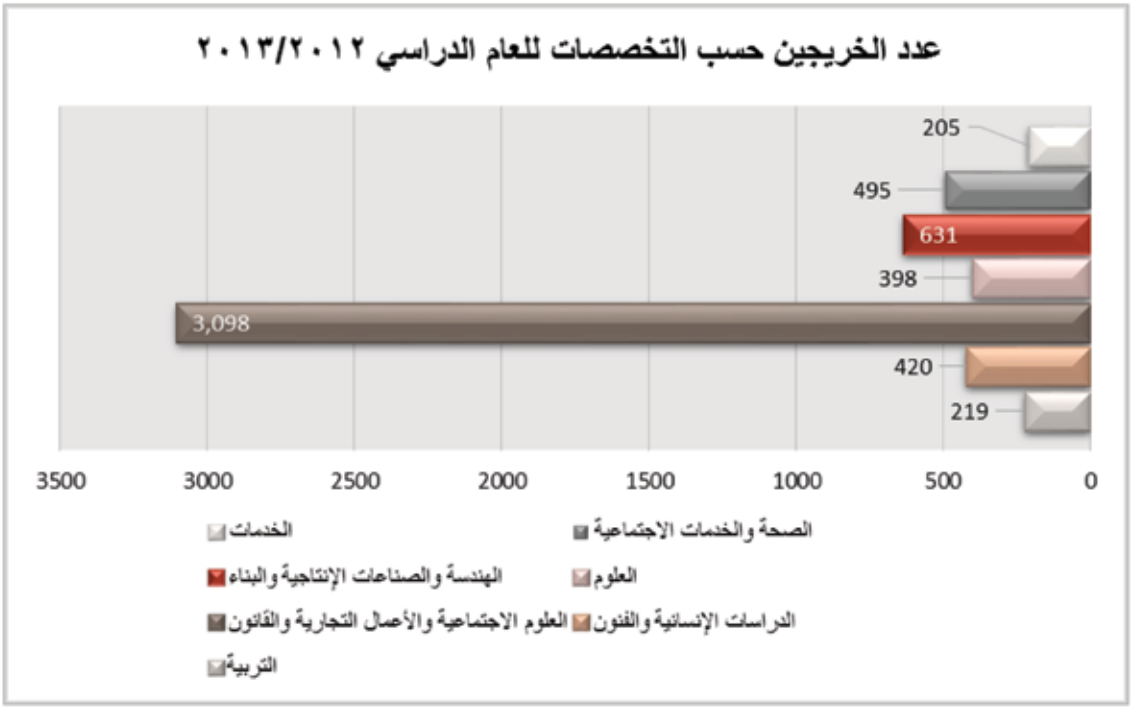

٤-٣ الإنفاق على البحث العلمي

٤-٣-١ إنفاق مؤسسات التعليم العالي من القطاعين العام والخاص على البحث العلمي للعام ٢٠١٣م

نوع المؤسسة	إسم المؤسسة	القيمة المطلوبة للإنفاق على البحث العلمي (٣% من صافي الإيرادات) للمؤسسات الخاصة	قيمة الإنفاق الفعلي على البحث العلمي
حكومية	جامعة البحرين		٣,٠٠٠,٠٠٠
إقليمية	جامعة الخليج العربي		٢,١٩٠,٠٠٠
خاصة	جامعة أما الدولية	١١٣,٢٦٣	٢,٢٥٢
	كلية البحرين الجامعية	٥,١٠٢	٦٨,٧٣٥
	الجامعة العربية المفتوحة	٤,٩١٢	٧٠٤
	كلية طلال ابو غزالة	(لا توجد إيرادات) •	٨٩٢
	جامعة العلوم التطبيقية	٥٦,٥٩٢	٥٦,٥٩١
	جامعة البحرين الطبية	٦٤,٤٠٧	١٥,٠٤١
	جامعة المملكة	(لا توجد إيرادات) •	١٢,٢٠٢
	الجامعة الاهلية	١٤,٨٣٧	٦٦,١٦٦
	الجامعة الملكية للبنات	٤٨,٩١٠	٥٧,٠٢٥
	الجامعة الخليجية	٧٠٩	٧٠٩
المجموع			٥,٤٧٣,٩٣٣

يلاحظ أن غالبية الإنفاق الفعلي على البحث العلمي في مملكة البحرين يتم من خلال مؤسسات التعليم العالي الحكومية والإقليمية (جامعة البحرين وجامعة الخليج العربي)، حيث أنها تنفق ما يقارب من ٩٥٪ من إجمالي إنفاق مؤسسات التعليم العالي في المملكة على البحث العلمي. كما يلاحظ أن ٣٠٪ من الجامعات الخاصة كان إنفاقها على البحث العلمي دون المستوى المطلوب. ومع ذلك فإن سياسة الإنفاق على البحث العلمي خلال العام ٢٠١٤م شهدت زيادة ملحوظة عما هو عليه الحال في العام ٢٠١٣م، نتيجة إلزام مؤسسات التعليم العالي بإنفاق النسبة المحددة باللوائح على البحث العلمي.

* يقدم معهد البحرين للتدريب برامج تدريبية للحاصلين على الثانوية العامة وما بعدها.

٤-٣-٢ معدل النمو في إجمالي الإنفاق على البحث العلمي (تزايد ملحوظ) ٢٠٠٩-٢٠١٣

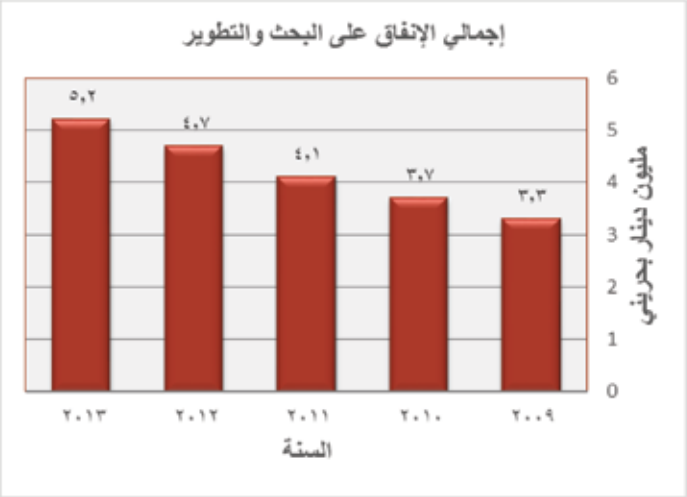

يسعى مجلس التعليم العالي إلى أن يصل إنفاق مؤسسات التعليم العالي على البحث العلمي والتطوير إلى النسب المعتمدة حسب المؤشرات العالمية.

وبالتالي تسهم هذه الاستراتيجية البحث العلمي في تعزيز البحث العلمي وزيادة الإنفاق عليه، وبالتالي تحسين موقع مملكة البحرين حسب المؤشرات العالمية.

وتجدر الإشارة إلى التزايد الملحوظ في الإنفاق على البحث العلمي خلال الأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٣م، خاصة في مؤسسات التعليم العالي الحكومية والإقليمية التي تبلغ نسبة إنفاقها حوالي ٩٥٪ من إجمالي الإنفاق على البحث العلمي. ومن المتوقع أن العام المقبل سيشهد تطوراً ملحوظاً في سياسة البحث العلمي نتيجة إقرار مجلس التعليم العالي لاستراتيجية البحث العلمي وإلزام تطبيقها اعتباراً من العام المقبل وفقاً لآلية الصرف المحددة من واردات المؤسسة بنسبة ٣٪ للبحث العلمي، و٢٪ للتطوير المهني لأعضاء الهيئة التدريسية وبالتالي تسهم هذه الاستراتيجية في تعزيز البحث العلمي وزيادة الإنفاق عليه، مما يؤدي إلى تحسين موقع مملكة البحرين حسب المؤشرات العالمية.

٤-٣-٣ إجمالي الإنفاق على البحث العلمي حسب مجال العلوم

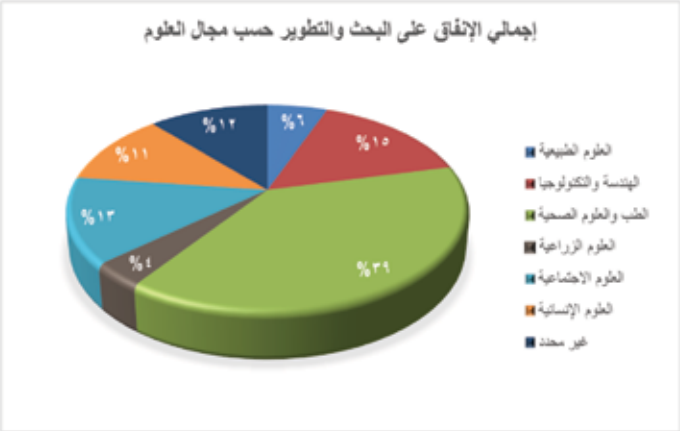

يوجّه البحث العلمي لخدمة المجتمع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ولحل المشكلات التي تواجهها. وتسعى استراتيجية البحث العلمي إلى توجيه إنفاق البحث العلمي تبعاً للأولويات التي تضمن رفاه المجتمع، حيث تقع هذه الأولويات في مجالات الصناعة والعلوم التقنية والفنية وبالتالي تتطلب ربط البحث العلمي مع قطاعات الصناعة المختلفة. وستحدد لائحة البحث العلمي أولويات الإنفاق بحسب متطلبات المرحلة. والرسم البياني يوضح إجمالي الإنفاق على البحث العلمي حسب المجال الدراسي.

٥. الاستراتيجيات والمشاريع لعام ٢٠١٤

٥. الاستراتيجيات والمشاريع لعام ٢٠١٤

منذ السنوات الأولى لانطلاق مسيرة التعليم العالي، ابتداءاً من إقرار قانون التعليم العالي عام ٢٠٠٥، تم وضع سياسات إستراتيجية لتطوير التعليم العالي والتي تتمثل بثمانية سياسات وعلى النحو الآتي:

١. بناء علاقة قوية ومستمرة بين التعليم وقطاع الأعمال والصناعة.
٢. إلزام مؤسسات التعليم العالي بضبط عمليات الجودة الداخلية في جميع جوانب المؤسسة.
٣. يتولى مجلس التعليم العالي مسؤولية وضع إدارة وتنفيذ الخطط الاستراتيجية.
٤. إلزام جميع مؤسسات التعليم العالي بوضع خططها الاستراتيجية بما يتواءم ويتفق مع الخطة العامة لاستراتيجيات التعليم العالي.
٥. بناء جسور التعاون بين التعليم العالي في المملكة والجهات المختلفة المعنية بالتعليم العالي في باقي الدول ذات التجارب الناجحة.
٦. تنظيم قطاع التعليم العالي من خلال تطوير التشريعات الخاصة به.
٧. توفير الدعم للطلاب من خلال تزويدهم بأفضل المعلومات وتقديم النصح والإرشاد والتوجيه لتمكينهم من اتخاذ خياراتهم حول أنسب البرامج الدراسية التي يتطلبها سوق العمل.
٨. تطوير استراتيجية للبحث العلمي تركز على زيادة الأبحاث على مستوى النشر الدولي بالتعاون فيما بين الحكومة وقطاع التعليم العالي.

وخلال مسيرة التعليم العالي سعى المجلس لتحقيق هذه السياسات، والتي توّجت في عام ٢٠١٤ بتدشين الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والإستراتيجية الوطنية للبحث العلمي، وكذلك تطبيق نظام الإعتماد الأكاديمي على مؤسسات التعليم العالي. وسيتم توضيح ذلك من خلال شرح أهم المحاور التي حملتها تلك السياسات وما اتخذه المجلس من قرارات حول نظام الاعتماد الأكاديمي والشراكة مع سوق العمل إنجازات مجلس التعليم العالي.

فقد أقرّ مجلس التعليم العالي مؤخراً عدداً من المشاريع الهامة للتعليم العالي، والتي سيكون لتنفيذها الأثر الإيجابي على سمعة التعليم العالي في المملكة، وتنمية الاقتصاد الوطني ورأس المال البشري. إذ يسعى المجلس بهذه المشاريع إلى الرقي والنهوض بقطاع التعليم العالي في المملكة باعتباره أهم القطاعات الحيوية التي تساهم في نقل اقتصاد البحرين من اقتصاد قائم على النفط إلى اقتصاد قائم على المعرفة. إضافة لمواكبة أحدث وآخر التطورات التي يشهدها التعليم العالي على مستوى الدول المتقدمة عالمياً، وما يتطلبه العصر الحديث من أساليب متقدمة للتعليم والتعلم والابتكار وريادة الأعمال.

٥-١ الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي ٢٠١٤-٢٠٢٤:

مراحل صياغة الاستراتيجية

أعدت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي مرجعيات ومتطلبات الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي بما يتناسب واحتياجات قطاع التعليم العالي بمملكة البحرين وتطلعاته المستقبلية بالتنسيق مع الجهات المعنية في وزارة التربية والتعليم ومن خلال بيت الخبرة العالمية برايس واتر هاوس كوبرز للاستشارات (PWC) للقيام بهذه المهمة باعتباره ذو خبرة في مجال تطوير الاستراتيجيات المتعلقة بالتعليم العالي حسب المراحل التالية:

المرحلة الأولى: تقييم الوضع الحالي:

تضمنت هذه المرحلة مراجعة الوثائق والتقارير والبيانات والمعلومات ذات العلاقة، وإجراء التحليلات والمقارنات اللازمة بشأنها. كما تضمنت إجراء مقابلات مكثفة مع كافة الشركاء والجهات والمؤسسات الحكومية والخاصة ذات العلاقة. وانتهت هذه المرحلة بتنظيم ورشة عمل بتاريخ ٢٣ أكتوبر ٢٠١٣م شملت العديد من ممثلي الجهات الذين تمت مقابلتهم للتباحث بشأن الخطوط الأولية العريضة للاستراتيجية.

المرحلة الثانية: وضع الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي

تضمنت هذه المرحلة إجراء تحليل لمواطن القوة والضعف والفرص والتحديات فيما يتعلق بالتعليم العالي في مملكة البحرين، ومن ثم صياغة الرؤية والرسالة والمحاور العامة للاستراتيجية، حيث اشتمل كل محور على الأولويات الاستراتيجية والتشريعات التنظيمية والمبادرات المقترحة. كما تم في هذه المرحلة عقد عدد من الاجتماعات مع الشركاء الرئيسيين ومتخذي القرار للتحاور معهم وأخذ مرئياتهم بشأن ما توصلت إليه الاستراتيجية، وقد تم تحديث مسودة الاستراتيجية بناءً على نتائج هذه الاجتماعات، كما تم في هذه المرحلة وضع تصور لحوكمة وتمويل التعليم العالي في مملكة البحرين.

المرحلة الثالثة: المراجعة والصياغة النهائية للاستراتيجية

بعد أن تم مراجعة مسودة الاستراتيجية في المرحلة الثانية، أرسلت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي نسخاً عنها إلى أعضاء المجلس الموقرين، وكذلك للجهات التي ساهمت في وضعها منذ البداية لإبداء الرأي بشأنها. وبناءً عليه تمت صياغتها في صورتها النهائية وفقاً للمرئيات والآراء الواردة بشأنها.

وكان المجلس قد وافق على التعاون مع شركة برايس واتر هاوس كوبرز للاستشارات من أجل تطوير الاستراتيجية بما يتواءم ورؤية البحرين الاقتصادية ٢٠٣٠ وذلك لوضع الرؤية والأهداف الاستراتيجية والمبادرات وفقاً لأهداف التعليم العالي وأولوياته من حيث هيكل الحوكمة والتدريس وأساليب التعليم ومهارات الخريجين والتعاون والشراكات وآليات التمويل والفرص المستقبلية.

المحاور الرئيسية للاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي ٢٠١٤-٢٠٢٤:

تهدف الاستراتيجية إلى تطوير النظام التعليمي الجامعي لمملكة البحرين وفقاً لمتطلبات الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ والمؤشرات الوطنية لمملكة البحرين، وقد تم تحديد ستة محاور استراتيجية كمحركات تحول رئيسية للتغيير:

١. جودة التأثير.
٢. تمكين الطلبة من مهارات الحياة المستقبلية.
٣. إتاحة خيارات التعليم والتعلم.
٤. البحرين: خيار أول للتعليم العالي.
٥. توظيف التكنولوجيا الحديثة في التعليم العالي.
٦. خلق بيئة ريادة الأعمال في البحرين.

وقد تم اختيار المحاور الاستراتيجية بناءً على نقاط القوة والضعف في نظام التعليم العالي الحالي، وبما يتماشى مع الأولويات الوطنية في مملكة البحرين:

الأولويات الوطنية ٢٠١٥ - ٢٠١٨	محاور التعليم العالي					
	جودة التأثير	تمكين الطلبة من مهارات الحياة المستقبلية	إتاحة خيارات التعليم والتعلم	البحرين: خيار أول للتعليم العالي	توظيف التكنولوجيا الحديثة في التعليم العالي	خلق بيئة ريادة الأعمال في البحرين
رفاهية المجتمع.	✓	✓	✓			
ضمان جودة الفرص.			✓			
زيادة الاستفادة من رأس المال البشري.		✓	✓			✓
نمو نوعي نحو تنوع ثقافي حقيقي.	✓	✓				
اقتصاد معرفي يقوم على ريادة الأعمال يقوده القطاع الخاص.	✓	✓				✓
مركز إقليمي قائم على الانفتاح.				✓		
التميز في التنظيم والبنية التحتية.					✓	
حكومة ذكية على كفاءة عالية في خدمة المواطنين.					✓	
إدارة مستدامة للموارد الاستراتيجية.	✓	✓				
التمويل للمستقبل مع ضمان الاستدامة المالية.	✓	✓				

٢-٥ الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي ٢٠١٤-٢٠١٩:

أقر مجلس التعليم العالي بقراره رقم (٣٩٣) في جلسة رقم (٣٤) المنعقدة بتاريخ ٢١ مايو ٢٠١٤ أول استراتيجية وطنية للبحث العلمي، بعد أكثر من عام كامل من التخطيط والإعداد والمتابعة مع الشركاء المحليين ومع بيوت الخبرة العالمية.

هذا وقد مرت عملية إعداد وصياغة استراتيجية البحث العلمي بالمراحل ذاتها التي مرت بها استراتيجية التعليم العالي وهي: تقييم الوضع الحالي، وضع الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي، المراجعة والصياغة النهائية للاستراتيجية وذلك بالتعاون مع بيت الخبرة العالمية معهد ستانفورد الدولي للبحوث العلمية والشركاء المحليين.

ويمكن القول بأن الهدف الرئيسي لاستراتيجية البحث العلمي هو المساهمة بشكل مباشر في تحقيق غايات الرؤية الاقتصادية لمملكة البحرين ٢٠٣٠، حيث تهدف الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي إلى الإسهام في:

- تحويل الاقتصاد البحريني إلى الاقتصاد القائم على المعرفة.
- تقليل الاعتماد على موارد البحرين الطبيعية.
- ضمان رفاه المملكة الاجتماعي والبيئي والثقافي على المدى البعيد.
- تحسين تطبيق البحوث العلمية الصحية العالمية على الاحتياجات الطبية للمواطنين البحرينيين.
- تعزيز مكانة وسمعة المملكة إقليمياً وعالمياً.
- توفير فرص محلية ذات مستوى عالمي للبحرينيين في التعليم والبحث العلمي.

المحاور الرئيسة للاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي ٢٠١٤-٢٠١٩:

إن لاستراتيجية البحث العلمي في مملكة البحرين خمسة محاور رئيسة تتعلق بالإصلاحات المؤسسية ومجالات التركيز في البحث العلمي، والتي تعتبر ضرورية لتحقيق الرؤية التي تم وضعها، كما يجب العمل على تحقيق الأهداف جميعها في الوقت نفسه لأنها تعزز وتكمل بعضها البعض. هذا وقد تضمنت المحاور الرئيسة للإستراتيجية النقاط التالية:

١. إنشاء البنية التحتية لحوكمة البحث العلمي الوطني.
٢. تعزيز القدرات البحثية الجامعية.
٣. تعزيز التكامل بين المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحث العلمي العالمية والهيئات التي تركز على الأولويات الاقتصادية والاجتماعية في مملكة البحرين.
٤. تحسين الوعي العام ونشر ثقافة البحث العلمي والابتكار.
٥. معالجة الأولويات البحثية الوطنية.

إجراءات الأمانة العامة حيال الاستراتيجيات:

✓ التدشين:

نظمت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بتاريخ ٢٠ أكتوبر ٢٠١٤م حفل تدشين الإستراتيجية الوطنية للتعليم العالي للسنوات العشر القادمة، وكذلك الإستراتيجية الوطنية للبحث العلمي للسنوات الخمس القادمة بحضور ممثلين عن كافة قطاعات الدولة ذات العلاقة ومؤسسات القطاعين العام والخاص ومؤسسات التعليم العالي في المملكة.

وتضمن التدشين عروضاً للمتحدثين الذين عملوا مع الأمانة العامة في صياغة الاستراتيجيتين (برايس وتر كوبرز للاستشارات، ومعهد ستانفورد للأبحاث) بهدف إشراك الجميع في رؤية المجلس لمستقبل التعليم العالي في المملكة وكذلك الرؤية المستقبلية للبحث العلمي والأهداف المنبثقة عنها والمحاور الأساسية التي ترتكز عليها، إلى جانب أهم السبل والمبادرات لتحقيق اهداف الاستراتيجيتين.

✓ التواصل مع مؤسسات التعليم العالي:

عقدت الأمانة العامة عدة إجتماعات مع مؤسسات التعليم العالي في المملكة بهدف إشراكهم بتنفيذ الخطط الإستراتيجية للتعليم العالي والبحث العلمي المشار إليها أعلاه، وذلك من خلال تشجيعهم على إعداد وصياغة استراتيجية كل مؤسسة وأهدافها بما يتواءم مع استراتيجيتي التعليم العالي والبحث العلمي.

✓ الخطط التنفيذية لإستراتيجية التعليم العالي واستراتيجية البحث العلمي:

كلّف مجلس التعليم العالي أمانته العامة بوضع جدول زمني لتنفيذ الخطط الاستراتيجية من خلال مبادرات ومشاريع تعرض على المجلس لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لتعميم وتنفيذ تلك الخطط. وفي هذا الصدد فإن الأمانة العامة تعمل حالياً على إعداد الخطط التنفيذية للإستراتيجيتين سيوضح فيها الأهداف العامة والفرعية والجهات المسئولة والمنفذة مع ربط تحقيق كل هدف فرعي ورئيسي بسقف زمني محدد، على أن يكون الإجراء الذي يؤدي لتحقيق الأهداف الإستراتيجية قابل للتطبيق بما يتواءم مع واقع المملكة. وسيتم عرض الخطط التنفيذية على مجلس التعليم العالي لإقرارها.

٥-٣ نظام الاعتماد الأكاديمي:

وافق مجلس الوزراء الموقر بقراره رقم ٢٢٠٨ لسنة ٢٠١٣ على قيام مجلس التعليم العالي بتوقيع اتفاقية لوضع معايير الاعتماد الأكاديمي بالتعاون مع مجلس الاعتماد البريطاني، والتي تم التوقيع عليها بحضور صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء حفظه الله.

وكانت الأمانة العامة قد اطلعت من خلال خبراء الاعتماد الأكاديمي لديها على تجارب الآخرين عربياً وعالمياً في مجال الاعتماد الاكاديمي في دول الخليج العربي والأردن ومصر وبريطانيا وكندا وأستراليا واليابان، بالإضافة إلى هيئات الاعتماد التخصصية العالمية للخروج بنظام اعتماد أكاديمي لمؤسسات التعليم العالي في البحرين يجمع خلاصة نجاحات الآخرين بما يتناسب مع واقع المملكة ويعكس خصوصيتها في هذا المجال. كما عقدت الأمانة العامة سلسلة من اللقاءات مع كل من مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة في البحرين، والهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب، وقطاع الصناعة والأعمال، ولجنة مزاولة المهن الطبية ولجنة مزاولة المهن الهندسية، بحضور خبراء مجلس الاعتماد البريطاني للأخذ بآرائهم وملاحظاتهم على مسودة معايير الاعتماد الأكاديمي وبالتالي اعتمادها في الصياغة النهائية لمشروع الاعتماد الأكاديمي الحالي.

وبناءً عليه أصدر مجلس التعليم العالي قراره رقم (٤١٢) بجلسته (٣٦) المنعقدة بتاريخ ٣٠ سبتمبر٢٠١٤م، المتضمن الموافقة على اعتماد معايير ومؤشرات الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين. كما كلف الأمانة العامة بتطبيق نظام الاعتماد الأكاديمي على مؤسسات التعليم العالي اعتباراً من بداية العام الأكاديمي ٢٠١٥/٢٠١٦، وفقاً للوائح وآليات التنفيذ على أن تقوم الأمانة العامة بالتواصل مع مؤسسات التعليم العالي والجهات ذات الصلة لشرح هذا النظام وآلية تطبيقه والتنسيق معها في هذا الشأن وموافاة المجلس تباعاً بما تم في ذلك.

■ المعايير الرئيسة لنظام الاعتماد الأكاديمي:

إن معايير الاعتماد الأكاديمي المؤسسي البالغ عددها ثمانية معايير رئيسة تضمنت (٣١) معياراً فرعياً و(٢٤٣) مؤشراً كمياً ونوعياً تغطي جوانب أساسية في عمل المؤسسة التعليمية ابتداءً من الحوكمة والاستراتيجية والإدارة المالية، مروراً بعملية قبول الطلبة ومخرجات التعليم والتعلم والتقييم والبحث العلمي والابتكار والريادة، وانتهاءً بخدمة المجتمع. وتؤكد جميعها على ما جاء في القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥ بشأن التعليم العالي واللوائح الناظمة (لائحة إجراءات ومعايير وشروط الترخيص، واللائحة الأكاديمية والإدارية واللائحة المالية، ولائحة الأبنية والمرافق لمؤسسات التعليم العالي) لتمكين مجلس التعليم العالي من التأكد من درجة تحقيق تلك المؤسسات للمتطلبات الواردة في القانون واللوائح والقرارات الصادرة بموجبه، ويظهر الشكل أدناه المعايير الرئيسة الثمانية لنظام الاعتماد الأكاديمي:

■ خطة الأمانة العامة لتطبيق الاعتماد الأكاديمي:

تعتزم الأمانة العامة تنفيذ نظام الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين بالتعاون مع وزارة العمل والهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب ومؤسسات التعليم العالي ضمن أدوار متكاملة متصلة، وعملية تنظيمية واضحة، وذلك تنفيذاً لقرار مجلس الوزراء الموقر المرقم ٢٢٧٠ المتخذ في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٧ يوليو ٢٠١٤م والذي ينص على (تكلّف كل من وزارة التربية والتعليم ووزارة العمل والهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب باتخاذ الإجراءات اللازمة للاتفاق على آليات تنفيذ معايير الاعتمادية والوقوف على طبيعة التكامل فيما بينها عبر الاتفاق على آليات للتنسيق بين هذه الجهات فيما يخدم مؤسسات التعليم العالي ومعاهد التدريب برفع مستوى أدائها وفقاً للقوانين والأنظمة المرعية لعملها).

هذا وقد بدأت الأمانة العامة وخبرائها بإعداد الخطط التفصيلية لتطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي، كما سيتم تشكيل المتعلقة بذلك بالشراكة مع الجهات التي نص عليها قرار مجلس الوزراء المشار إليه أعلاه.

٤-٥ الشراكة ما بين قطاع التعليم العالي وقطاع الصناعة والأعمال (سوق العمل):

بادرت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي إلى التواصل مع سوق العمل بمختلف قطاعاته (الشركات الكبرى وشركات الاتصالات والصناعات النفطية والبنوك والمصارف،... وغيرها) بغية تجسير الفجوة بين متطلبات سوق العمل ونوعية المؤهلات الجامعية والمهارات المطلوبة وبما يحقق التكامل الفعّال بينها خدمةً لأهداف التنمية في المملكة.

هذا وقد تم تشكيل لجنة تنسيقية ما بين قطاع التعليم العالي وقطاع الصناعة والأعمال لتعمل كنواة لعمل مشترك ومتناغم بين التعليم العالي وسوق العمل باعتبار كلا الجانبين يحتاج ويكمل الآخر. وقد عقدت الأمانة العامة ثلاثة ملتقيات لهذه الغاية حضرها خبراء ومتحدثين دوليين بمجال الإبتكار والإبداع ودور التعليم بالإقتصاد والصناعة ودور البحث العلمي في حل مشكلات سوق العمل بشكل عام، وقد خلصت هذه الملتقيات إلى تحديد أولويات الشراكة بين قطاع التعليم العالي وقطاع الصناعة والأعمال للمواءمة بينهما.

أولويات الشراكة ما بين قطاع التعليم العالي وقطاع الصناعة والأعمال:

- وضع آليات واضحة لمتطلبات القطاعات المختلفة وتزويد مؤسسات التعليم العالي بها كي تقوم بدورها بتطوير وتعديل المناهج والمهارات وأساليب التعليم حسب احتياجات الصناعات والأعمال.
- ضرورة تزويد الطلبة بالمهارات الحياتية التي يحتاجونها لتمكينهم من ولوج سوق العمل، أو البدء بشاريعهم الصغيرة والمتوسطة، لتوفير فرص عمل لخريجي مؤسسات التعليم العالي.
- ربط البحوث والابتكار في قطاع التعليم العالي بالاحتياجات الاقتصادية والصناعية لمملكة البحرين.
- تنظيم منتدى دوري لمناقشة متطلبات الصناعة ومهارات التوظيف.
- تقديم المشورة بشأن القضايا التي تواجه الصناعة ودور قطاع التعليم العالي في الحد منها.
- تحسين فرص الطلبة لاكتساب الخبرة من خلال فتح المجال أمامهم للتدريب الميداني في قطاع الصناعة والأعمال.

هذا وقد انبثق عن هذه الشراكة الحديثة لغاية الآن المشاريع التالية:

✓ المسح الوطني لمهارات سوق العمل:

يهدف هذا البرنامج الذي تجريه الأمانة العامة بالتعاون مع قطاع الصناعة والأعمال إلى جسر الفجوة بين مهارات الخريجين ومتطلبات سوق العمل في المملكة، حيث يتضمن المسح عدداً من الأسئلة الموجهة للقطاعين الحكومي والخاص وتتعلق بالمهارات المطلوبة من الخريجين المتقدمين للوظائف في تلك القطاعات مثل حل المشكلات والتفكير الناقد ومهارات التواصل والعمل الجماعي، وغيرها.

✓ البرنامج الوطني للتدريب الميداني:

يهدف هذا البرنامج الذي تتبناه الأمانة العامة بالتشارك مع أرباب العمل إلى تبادل المنفعة، بحيث يمنح الطلبة ضمن تخصصات معينة ومحددة فرصةً للتدريب لدى سوق العمل (شركات نفطية، شركات أعمال، بنوك ومصارف،....). إيماناً من الأمانة العامة والمشاركين بأن مثل هذا البرنامج سينعكس إيجاباً على أصحاب العمل الذين سيحصلون على خريجين مسلحين بتدريب يؤهلهم بالإضافة إلى تعليمهم للإنخراط بسوق العمل وزيادة إنتاجيته بفاعلية وكفاءة.

٦. الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي (المهام والإنجازات)

٦. الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي (المهام والإنجازات)

نصت المادة الثامنة من قانون التعليم العالي رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥م على إنشاء أمانة عامة لمجلس التعليم العالي بوزارة التربية والتعليم، مهمتها إعداد الموضوعات التي تعرض على المجلس، كما تتولى متابعة وتنفيذ قراراته لتحقيق أهدافه ومهامه، وفقاً للمرسوم رقم (٢٩) لسنة ٢٠٠٦م بإعادة تنظيم وزارة التربية والتعليم.

٦-١ إنجازات الأمانة العامة لعام ٢٠١٤:

خطت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي في العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤م عدة خطوات تمثلت بالعديد من الإنجازات حسب توجهات مجلس التعليم العالي والمهام المناطة بها وفيما يلي أهم تلك الإنجازات:

١. إعداد الموضوعات والدراسات وتنظيم عقد الجلسات لمجلس التعليم العالي بالإضافة إلى اللجان المنبثقة عنه، ورفع توصياتها للمجلس، حيث نظمت الأمانة العامة خلال عام ٢٠١٤م ثلاث جلسات لمجلس التعليم العالي، رفعت فيها ما يقارب (٢٥) مذكرة بمواضيع أكاديمية، وإدارية، ومالية، وتشريعية، تنظم وتقيّم عمل قطاع التعليم العالي ومؤسساته في المملكة. راعت فيها المستجدات والتطورات القائمة على ساحة التعليم العالي على مستوى العالم المتقدم، وما تتطلبه المرحلة من تطوير وتخطيط للمستقبل، مستندة بذلك إلى دراسات وإحصائيات وبيانات دقيقة توضع بين يدي المجلس الموقر. هذا وقد اتخذ المجلس خلالها (٢٢) قراراً لعلّ أهمها الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي، الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي، ونظام الاعتماد الأكاديمي.

٢. متابعة تنفيذ قرارات مجلس التعليم العالي وتوجيهاته لتحقيق أهدافه ومهامه، حيث تتولى الأمانة العامة ذلك لتحقيق أهداف المجلس ومهامه على أكمل وجه، وتتولى مهمة التعميم على مؤسسات التعليم العالي بقرارات المجلس وإخطارها بها. وترفع الأمانة العامة تقريراً تفصيلياً لمجلس التعليم العالي في كل جلسة يتضمن آلية متابعتها لتنفيذ قراراته للجلسة السابقة، للوقوف على كافة التفاصيل، مثال ذلك:

أ- وجّه الأمين العام لمجلس التعليم العالي خطابات لمؤسسات التعليم العالي تضمنت إخطارها بقرارات مجلس التعليم العالي، وآلية تنفيذها، وما يترتب عليها من متابعة الأمانة العامة لعمل تلك المؤسسات.

ب- قيام لجان الأمانة العامة بزيارات ميدانية دورية لمؤسسات التعليم العالي للتأكد من التزامها بالقانون واللوائح الصادرة عنه ومتابعة تنفيذها لقرارات مجلس التعليم العالي الخاصة بالعبء التدريسي والإشراف والرسوم الدراسية ومخصصات البحث العلمي والتنمية المهنية والبرامج الأكاديمية المستحدثة والمقدمة من قبل مؤسسات التعليم العالي. كما تقوم تلك اللجان بالتأكد من استكمال تشكيل مجالس الأمناء وتعيين الرؤساء ونوابهم والعمداء في كل مؤسسة تعليمية.

٣. دراسة وإعداد المشاريع التطويرية والمبادرات، والتي كان من أبرزها:

أ- تدشين «**خدمة تسهيل مهمة باحث الإلكترونية**»، للباحثين في المجال التربوي الراغبين في تطبيق أدوات دراساتهم في مدارس المملكة، أو الراغبين في الحصول على بيانات ومعلومات من الوزارة. وتأتي أتمتة هذه الخدمة للتسهيل على الباحثين بتقديم طلب لإدارة البحث العلمي من خلال ملء الاستمارة الالكترونية في الموقع الرسمي للوزارة .www.moe.gov bh، ومتابعته دون الحاجة إلى مراجعة مبنى الوزارة، ولاسيما للباحثين الذين يعدون أبحاثهم من خارج مملكة البحرين كطلاب الماجستير والدكتوراه في مؤسسات التعليم العالي الخارجية.

ب- «**تشكيل لجنة تنسيقية بين قطاع التعليم العالي وقطاع الصناعة والأعمال**» حيث عقدت عدة اجتماعات بتنسيق ودعوة من أمين عام المجلس لمناقشة نوع التعليم والتدريب الذي يتطلبه سوق العمل وكيفية تطوير المناهج الدراسية بما يتناسب مع المهارات المطلوبة في سوق العمل وكيفية دعم قطاع الصناعة والأعمال بالبحوث التي تقدم الحلول لمشاكل الصناعة والأعمال في البحرين. ومن المؤمل أن تقدم هذه الشراكة بين التعليم العالي وقطاع الصناعة والأعمال دفعة قوية من أجل الارتقاء بالتعليم العالي وفتح آفاق جديدة للبحوث وريادة الأعمال، وذلك للمساهمة في تحقيق الرؤية الاقتصادية ٢٠٣٠ التي تقوم بمبادئها على خلق اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار.

ت- البدء في الإعداد لمشروع «**إنشاء صندوق لدعم البحث العلمي**» بما يتواءم مع الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي ومعالجة الأولويات الوطنية بحيث يتم استثمار العلوم والتكنولوجيا لخدمة قطاع الصناعة والأعما

ث- تنظيم فعالية (A Petroleum / Academic Collaboration Toward New Frontiers) مع كبار المسئولين في الشركات النفطية بالمملكة في ٢٢ سبتمبر ٢٠١٤م، بالتنسيق بين الأمين العام و الهيئة الوطنية للنفط والغاز بهدف خلق علاقة قوية وبيئة تعاونية تفاعلية تحفز الابتكار بين قطاع التعليم العالي والقطاع الصناعي.

ج- التوصل إلى «**خطة عمل مع هيئة تنظيم سوق العمل**» لتشكيل تحالف وشراكة لتحفيز البحوث التعاونية بين الهيئة ومؤسسات التعليم العالي الخاصة تقوم الهيئة من خلالها بدعم البرامج البحثية التعاونية.

٤. تنفيذ العديد من البرامج وورش العمل المتعلقة بأهداف التعليم العالي، حيث نظمت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي عدة ورش عمل وبرامج ومنتديات تهدف إلى تقديم الاستشارات والخدمات العلمية والتقنية للهيئات والمؤسسات الحكومية والخاصة وعلى النحو الآتي:

أ- ورشة عمل حول «دراسة الوضع الراهن للبحث العلمي في مملكة البحرين»:

عقدت هذه الورشة برعاية سعادة وزير التربية والتعليم-رئيس مجلس التعليم العالي بالتعاون مع معهد ستانفورد للأبحاث بيت الخبرة العالمي الذي يقوم بمساعدة الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي في إعداد مسودة الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي في مملكة البحرين بتاريخ ٢٣ نوفمبر ٢٠١٣م وذلك لمزيد من المناقشة وتبادل الأفكار فيما يتعلق بتطوير الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي في مملكة البحرين، واستكمالاً للقاءات المتعددة التي قامت بها استعداداً للوصول إلى المسودة الأولى لاستراتيجية البحث العلمي سواء من مؤسسات التعليم العالي، أم القطاع الحكومي ممثلاً في وزارة الصحة، ومجلس التنمية الاقتصادية والهيئة الوطنية لضمان جودة التعليم والتدريب ومعهد الإدارة العامة وشركة نفط البحرين (بابكو) وشركة ألمنيوم البحرين (ألبا) وشركة الخليج لصناعة البتروكيماويات (جيبك) وممتلكات، وكذلك مؤسسات المجتمع المدني ممثلة في جمعية المهندسين وجمعية الأطباء وجمعية ابتكار وغيرهم من المعنيين بالبحث العلمي.

ب- منتدى «البحث العلمي مع قطاع الأعمال والصناعة»:

أقامت الأمانة العامة منتدى «البحث العلمي مع قطاع الأعمال والصناعة» بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠١٤م للالتقاء بالشركاء والجهات ذات العلاقة والمعنيين بقطاع التعليم العالي وقطاع الأعمال وقطاع الصناعة بهدف جسر الفجوة ما بين التعليم العالي وقطاع العمل والصناعة من أجل تلبية احتياجات السوق وبناء اقتصاد معرفي قوي، وتعزيز الروابط بين التعليم العالي وقطاع الأعمال والصناعة لتهيئة بيئة مناسبة للابتكار.

وقد حضر المنتدى ٦٠ مشاركاً من مؤسسات التعليم العالي ومن القطاع الحكومي ممثلاً في وزارة الصحة ومجلس التنمية الاقتصادية وغرفة تجارة وصناعة البحرين والهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب ومعهد الإدارة العامة، ومن القطاع الخاص ممثلاً بشركة نفط البحرين (بابكو) وشركة ألمنيوم البحرين (ألبا) وشركة الخليج لصناعة البتروكيماويات (جبيك) ألبا وممتلكات، بالإضافة إلى مؤسسات المجتمع المدني ممثلة في جمعية المهندسين وجمعية الأطباء وجمعية ابتكار وغيرهم من المعنيين.

ت. ورشة عمل «مناقشة المسودة الأولى للاستراتيجية الوطنية للبحث والتطوير بمملكة البحرين»:

أقامت الأمانة العامة ورشة عمل في ٢٥ فبراير ٢٠١٤م لمناقشة المسودة الأولى للاستراتيجية الوطنية للبحث والتطوير بمملكة البحرين التي بدأ العمل عليها بقيادة فريق خبراء معهد ستانفورد الدولي للأبحاث، والتي شارك فيها (٥٤) من ممثلي مختلف القطاعات الحكومية والخاصة وعدد من مؤسسات التعليم العالي، إلى جانب مؤسسات المجتمع المدني وعدد من المعنيين بالبحث العلمي.

د. ندوة «بناء القدرات حول استخدام التكنولوجيا في التعليم العالي»:

أقامت الأمانة العامة هذه الندوة بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني والتي هدفت إلى تعزيز استخدام التكنولوجيا لتطوير مؤسسات التعليم العالي وتصميم موارد التعليم وأساليبه. وقد حضر هذه الندوة التي أقيمت في ١٨-١٩ مارس ٢٠١٤م أكثر من ٥٠ تربوياً من مؤسسات التعليم العالي الحكومية والخاصة.

هـ . المنتدى الوطني الثاني بين التعليم العالي وقطاع العمل والصناعة:

أقامت الأمانة العامة هذا المنتدى بالشراكة مع قطاعات الصناعة والأعمال بتاريخ ١٩ مايو ٢٠١٤م، شارك فيه متحدثون في مجالات التعليم العالي والعمل والصناعة، بحضور ما يقارب ١٠٠ مشارك، ناقش فيه الحضور تطوير المناهج وطرق التدريس في مؤسسات التعليم العالي حسب احتياجات سوق العمل، والمهارات التي يتطلبها قطاع العمل والصناعة لتوظيف الطلبة، وأفضل السبل لتحقيق الشراكة بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الصناعي، بهدف جعل المناهج الدراسية أكثر استجابة لأرباب العمل. كما يهدف المنتدى إلى تجسير الفجوة بين التعليم العالي وقطاعات الصناعة والأعمال؛ من أجل تلبية احتياجات السوق وبناء اقتصاد معرفي قوي، حيث أن تعزيز الروابط بين التعليم العالي وقطاع الأعمال من أولويات مجلس التعليم العالي التي تهدف إلى تهيئة بيئة مناسبة للابتكار.

و.اجتماعات اللجنة التنسيقية بين التعليم العالي وقطاع الأعمال والصناعة في مملكة البحرين:

عقدت الامانة العامة عدداً من الاجتماعات التنسيقية بين التعليم العالي وقطاع الأعمال والصناعة في مملكة البحرين تنفيذاً للتوصيات المنبثقة عن اللقاءات والحوارات بين الأمانة العامة والشركاء في قطاع التعليم العالي، حيث تم خلال الاجتماعات بحث عدد من الأمور المتعلقة بتطوير المناهج وطرائق التدريس في مؤسسات التعليم العالي وبما يضمن تلبية احتياجات سوق العمل وتزويد الخريجين بالمهارات المطلوبة من قطاعا الصناعة والأعمال لتمكينهم من الانخراط بسوق العمل بمهارة واقتدار.

٥. تنفيذ العديد من الخدمات المتمثلة في التصديق على الشهادات، والنظر في طلبات ترخيص البرامج الأكاديمية و الاستقدام والتوظيف، والترخيص للإعلانات، وغيرها.

٦. إصدار العديد من المجلات والأبحاث والتقارير والإحصائيات المتعلقة بالتعليم العالي، حيث أصدرت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي عدة مطبوعات خلال العام ٢٠١٤م، تناولت فيها البيانات والمعلومات الخاصة بقطاع التعليم العالي مثل:

أ. دليل الطالب لبرامج مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين للعام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤:

في سبيل توفير النصح الأكاديمي والإرشاد والتوجيه للطلبة المقبلين على الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي، أصدرت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي **دليل الطالب لبرامج مؤسسات التعليم العالي في مملكة البحرين للعام الدراسي ٢٠١٣-٢٠١٤** (بنسختيه الورقية والإلكترونية) شمل كافة المعلومات الضرورية حول التخصصات والبرامج الأكاديمية التي تطرحها مؤسسات التعليم العالي، حيث أسهم هذا الدليل في تقديم معلومات شاملة حول جميع البرامج الأكاديمية في مؤسسات التعليم العالي الخاصة في مملكة البحرين والتي تعمل وفقاً للوائح وأنظمة مجلس التعليم العالي، إلى جانب مجالات التوظيف لتلك التخصصات.

وقد بدأ العمل في إصدار الدليل الاسترشادي في مايو ٢٠١٤م بمخاطبة مؤسسات التعليم العالي لتزويد الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي بكافة المعلومات حول البرامج الأكاديمية بما في ذلك وصف البرنامج، والخطة الدراسية، والرسوم، والساعات المعتمدة، ومتطلبات القبول في البرنامج، ومجالات التوظيف بعد التخرج. حيث قام الفريق المعني في الأمانة العامة بتدقيق المعلومات التي وفرتها مؤسسات التعليم العالي للتأكد من مطابقتها لسجلات الأمانة العامة ولوائح وأنظمة التعليم العالي بما يضمن مصلحة الطلبة عند التحاقهم بهذه البرامج.

ب- مجلة الأعالي

تُصدر مجلة الأعالي عن الامانة العامة لمجلس التعليم العالي وتُعنى باستعراض نشاطات التعليم العالي في المملكة، وكذلك نقل كل ما هو حديث عن التعليم العالي على المستويين العربي والعالمي من خلال مقالات وأوراق علمية، حيث تستقبل هيئة تحرير المجلة العديد من المقالات والأوراق من قبل أكاديميين في مؤسسات التعليم العالي وموظفي الأمانة العامة وكل من يرغب بطرح موضوع قيّم ويثري مسيرة التعليم العالي في المملكة.

كما تبادر هيئة تحرير المجلة في كل عدد بعرض تجربة لشخصية مرموقة في مجال التعليم العالي من خلال إجراء حوار معها حول أهم محطات حياته العلمية والعملية.

ج- دليل خدمات الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي للعام الأكاديمي ٢٠١٤/٢٠١٥م:

إيماناً من الأمانة العامة بضرورة تسهيل الإجراءات التي تقدمها، فقد أصدرت دليلاً للخدمات يبين الإجراءات المطلوبة للحصول على كل خدمة ويوضح تسلسلها والمتطلبات اللازمة للحصول عليها بسهولة ويسر.

د. التقرير السنوي للعام ٢٠١٣ (التعليم العالي إنجازات وتحديات):

عكس هذا التقرير أهم الانجازات في قطاع التعليم العالي شاملاً القرارات الصادرة عن مجلس التعليم العالي وإنجازات المجلس وأمانته العامة ومؤسساته والتي أبرزها تطوير الاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي، ووضع نظام الاعتماد الأكاديمي بمملكة البحرين والإطار الوطني للتنمية المهنية لأعضاء هيئة التدريس، وإجراء التعديلات على قانون التعليم العالي واللوائح المنظمة له، والحفاظ على جودة التعليم العالي من خلال الرقابة على أداء مؤسسات التعليم العالي.

٦-٢ إدارات الأمانة العامة

تضم الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي ثلاث إدارات هي إدارة الاعتمادية والتراخيص و إدارة التقييم والمتابعة بالإضافة إلى إدارة البحث العلمي، وفيما يلي عرض لمهام وإنجازات كل منها خلال العام ٢٠١٤م:

▪ إدارة الاعتمادية والتراخيص:

تشرف إدارة الاعتمادية والتراخيص على متابعة شئون مؤسسات التعليم العالي ومراقبة برامجها والخدمات المساندة التي تقدمها وضمان جودة أدائها ومخرجاتها بالإضافة إلى توفير الدعم الفني والإداري للأمانة العامة لمجلس التعليم العالي، ولكافة اللجان المنبثقة عن المجلس، بما يضمن التميز والجودة في أداء ما يوكل إليها من مهام. هذا وقد قامت الإدارة بالعديد من الإنجازات نبرز فيما يلي أهمها:

١. التعاون مع وزارة التجارة والصناعة ضمن مشروع (BLIS) Business Licensing Integrated System الوطني للتراخيص باستحداث آلية الكترونية جديدة لترخيص مؤسسات التعليم العالي.
٢. تطوير النظام المعلوماتي الخاص بحصر أعداد الهيئة الأكاديمية والإدارية والفنية والمناصب القيادية في مؤسسات التعليم العالي.
٣. اعداد نظام خاص بحصر اتفاقيات التعاون التي ترغب مؤسسات التعليم العالي في ابرامها مع مؤسسات أخرى.
٤. تطوير النظام المعلوماتي الخاص بحصر البرامج الأكاديمية المرخصة والموقوفة في مؤسسات التعليم العالي.
٥. تحديث استمارات البرامج الاكاديمية المسموح التسجيل بها في مؤسسات التعليم العالي، وفقاً لقرارات مجلس التعليم العالي.
٦. القيام بزيارات ميدانية دورية لمؤسسات التعليم العالي للتأكد من التزامها بالقانون واللوائح الصادرة تنفيذاً له وفقاً لقرارات مجلس التعليم العالي.
٧. تقديم تقارير شهرية لسعادة وزير التربية والتعليم- رئيس مجلس التعليم العالي تحوي أهم المستجدات التي طرأت على المهام التي تقوم بها الإدارة.
٨. تدقيق (١٤٣) طلباً لتوظيف أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية والفنية.
٩. تدقيق (٥٨) طلباً لاستقدام أعضاء الهيئة الأكاديمية والإدارية والفنية.
١٠. تدقيق طلبي ترخيص لإنشاء مؤسسة تعليم عالي خاصة في مملكة البحرين.

▪ إدارة التقييم والمتابعة:

تتولى إدارة التقييم والمتابعة مهام استلام الطلبات للتصديق على الشهادات والمؤهلات العلمية الصادرة عن مؤسسات التعليم العالي الخاصة بمملكة البحرين، ومتابعة الأمور المتعلقة بقبول وتسجيل الطلبة في مؤسسات التعليم العالي الخاصة. إضافة إلى متابعة كل ما يتعلق بشؤون الطلبة والخدمات الطلابية إلى جانب توفير الدعم الفني والإداري للأمانة العامة لمجلس التعليم العالي، ولكافة اللجان المنبثقة عن المجلس بهدف إنجاز المهام المكلفة بها، هذا وقد قامت الإدارة بالعديد من الإنجازات نبرز فيما يلي أهمها:

١. التصديق على الشهادات

صدقّت الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي في الفترة من أكتوبر ٢٠١٣م إلى سبتمبر ٢٠١٤م على عدد (٧٣٠٠ إفادة)، أي بمعدل زيادة وقدرها (١٥١٤ إفادة) عن العام الماضي. وهذا يؤكد السعي لتسهيل عملية التصديق وإصدار أكبر عدد ممكن من الإفادات مراعاة لمصالح الطلبة. ويوضح الجدول أدناه أعداد الإفادات موزعة حسب مؤسسات التعليم العالي المعتمدة في المملكة:

اسم المؤسسة	إصدار إفادة مصدقة	التصديق على الأصول	إصدار إفادة مترجمة	طبق الأصل	المجموع
جامعة دلمون للعلوم والتكنولوجيا	٨٨٧	٨٨٧	٠	٦	١٧٨٠
جامعة أما الدولية	٥٥٣	٥٦٥	١٢	١٤	١١٤٤
الجامعة الأهلية	٢٨٣	٣١٥	٣٢	١٨	٦٤٨
الجامعة الخليجية	٣٥١	٣٦٨	١٧	١٠	٧٤٦
كلية البحرين الجامعية	٨٣	٨٧	٤	٢	١٧٦
جامعة العلوم التطبيقية	٢٧١	٢٧٧	٦	١٥	٥٦٩
جامعة البحرين الطبية	١٩٨	٢٠٠	٢	١١	٤١١
جامعة المملكة	١٥٨	١٥٩	١	١١	٣٢٩
جامعة نيويورك للتكنولوجيا	٣٩٦	٤٠٩	١٣	١٣	٨٣١
معهد بيرلا للتكنولوجيا	٢	٢	٠	٠	٤
الجامعة الملكية للبنات	١٢٨	١٤٥	١٧	٧	٢٩٧
الجامعة العربية المفتوحة	١٦٣	١٦٤	١	١	٣٢٩
الكلية الملكية للشرطة	١٧	١٨	١	٠	٣٦
المجموع	٣٤٩٠	٣٥٩٦	١٠٦	١٠٨	٧٣٠٠

٢. خدمة رقم التعليم العالي

إدخال البيانات الخاصة بالطلبة المسجلين والمستجدين في مؤسسات التعليم العالي الخاصة للعامين الأكاديميين ٢٠١٢/٢٠١٣ – ٢٠١٣/٢٠١٤ وعددهم (١٦٩٣٠) حيث يظهر العدد زيادة مضطردة بأعداد الطلبة المسجلين بمؤسسات التعليم العالي الخاصة حتى نهاية العام الأكاديمي ٢٠١٣/٢٠١٤ مقارنة بالعام السابق الذي بلغ فيه عدد الحاصلين على رقم التعليم العالي (٨٥٢٥) طالب.

٣.الشكاوى

استحداث نظام متابعة شكاوى الطلبة بإعداد سجل إلكتروني يحوي شكاوى الطلبة والمتابعات الخاصة بكل شكوى لتسهيل متابعتها.

٤.التخزين الإلكتروني (DocuWare)

قامت الإدارة بالتعاون مع إدارة نظم المعلومات ببدء العمل في برنامج (DocuWare) وذلك بغرض حفظ جميع ملفات الإدارة وأرشفة جميع وثائقها.

٥.نظام المراسلات الإلكتروني (Docutrak)

قامت الإدارة بالتعاون مع إدارة نظم المعلومات ببدء المرحلة التجريبية في برنامج (Docutrak) منذ شهر سبتمبر ٢٠١٤م بغرض حفظ المراسلات وتسهيل عملية التواصل الإلكتروني بين أقسام الإدارة.

▪ إدارة البحث العلمي:

تختص إدارة البحث العلمي بمتابعة شؤون البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي الخاصة وتقوم بإجراء بحوث ودراسات وفق ما تقتضيه حاجة الوزارة. كما تسعى إلى تعزيز البحث العلمي ورفع مستواه في الميدان التربوي، وتعمل على تسهيل مهمات الباحثين وطلبة مؤسسات التعليم العالي لتطبيق أدوات دراساتهم وبحوثهم في الميدان التربوي، وذلك بفحص أدوات الدراسة والتأكد من سلامتها، وعدم تعارضها مع أهداف وسياسة التعليم بالمملكة، كما تقوم بتوجيه الباحثين وإصدار الموافقات اللازمة لهم على تطبيق الأدوات، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية.

هذا وقد قامت الإدارة بالعديد من الإنجازات نبرز فيما يلي أهمها:

١. تسهيل مهمات (١١٤) متقدم من الباحثين وطلبة مؤسسات التعليم العالي لتطبيق دراساتهم وبحوثهم في الميدان التربوي وذلك بفحص أدوات الدراسة أو البحث والتأكد من سلامتها وعدم تعارضها مع سياسة التعليم في مملكة البحرين واستصدار الموافقة على التطبيق بالتنسيق مع الإدارات والجهات المعنية.

٢. وضع المبادئ التوجيهية لأوجه صرف النسب المفروضة على مؤسسات التعليم العالي (٣٪ من صافي الإيرادات للبحث العلمي) بالتنسيق مع معهد ستانفورد للأبحاث.

٣. حضور العديد من مناقشات رسائل الماجستير لمؤسسات التعليم العالي.

٧. التحديات التي تواجه عمل الأمانة العامة لمجلس التعليم العالي

٧-٢ قواعد البيانات:

يتطلب قانون التعليم العالي المعمول به حالياً إجراء عدد من التعديلات لعل أبرزها التأكيد على الصفة الإلزامية لتطبيق قرارات مجلس التعليم العالي وربطها بمراحل متدرجة تبدأ بإخطار مؤسسة التعليم العالي بالمخالفة المنسوبة إليها، مروراً بعقوبات رادعة مثل الإنذار ووقف القبول والغرامات المالية وانتهاءً بإيقاف الترخيص المؤقت أوالدائم.

وكذلك تعديل اللوائح والقرارات التي صدرت عن المجلس لتنظيم عمل مؤسسات التعليم العالي بما يتطلب الإلغاء أو التعديل أو الإضافة لتواكب المتغيرات المتسارعة في قطاع التعليم العالي.

وتجدر الإشارة إلى أن الأمانة العامة تعدّ من بين مشاريعها المقترحة خلال الفترة القادمة مشروعاً لتطوير لوائح التعليم العالي ومؤسساته، بحيث تتوفر لائحة موحدة صادرة عن مجلس التعليم العالي، تراعي تلك التغيرات والتطورات في مجال التعليم العالي.

٧-٢ قواعد البيانات:

تسعى الأمانة العامة لعرض المعلومات الدقيقة والواضحة التي تمكن صانع القرار من اتخاذ القرار المناسب في كل موضوع، حيث أن الوقوف على الواقع لقياس الإنجاز بمقارنته بالماضي والتنبوء بالمستقبل يتطلب بناء قاعدة بيانات موثوقة تبنى على معلومات دقيقة مستمدة من مؤسسات التعليم العالي، فالأمانة العامة هي المرجع الرسمي للبيانات والإحصاءات الخاصة بالتعليم العالي ومؤسساته في المملكة، كما أنها ترتبط بمدخلات أو مخرجات أو مشاريع لعدة جهات، نذكر منها على سبيل المثال:

- ✓ وزارة العمل
- ✓ ديوان الخدمة المدنية
- ✓ مؤسسات التعليم العالي
- ✓ الهيئة الوطنية للمؤهلات وضمان جودة التعليم والتدريب
- ✓ الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
- ✓ المنظمات العربية المتخصصة والتابعة لجامعة الدول العربية، مثل الأليكسو، وغيرها.
- ✓ منظمات الأمم المتحدة المتخصصة مثل اليونسكو، وغيرها.

وقد أعدت الأمانة العامة برنامجاً متكاملاً لضمان بناء قاعدة بيانات نأمل من خلالها ضمان الحصول على المعلومات الدقيقة والواضحة بشكل دوري ومستمر لتمكيننا من تقديمها للجهات المعنية بموثوقية حسب الطلب.

٧-٣ توفير الدعم المالي:

تعكف الأمانة العامة على تنفيذ العديد من المشاريع التطويرية التي تعد جزءاً من الخطط التنفيذية للاستراتيجية الوطنية للتعليم العالي والاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي والبرامج التنفيذية لمبادرات عمل الحكومة فيما يتعلق بالارتقاء بالتعليم العالي. ولا يخفى على الجميع أن تنفيذ تلك المشاريع يعد كلاً واحداً لا يتجزأ وفقاً للخطط المستقبلية للأمانة العامة، كما أن استمرارية العمل بتنفيذها يتطلب الإنفاق الموجّه لها وفق مؤشرات وأدوات قياس وفترات زمنية واضحة ومحددة تلتزم الأمانة العامة بها، الأمر الذي يستدعي رصد المخصصات المالية اللازمة لتنفيذ تلك المشاريع.

٧-٤ تأهيل وتدريب الكوادر البشرية:

لا شك أن المرحلة المقبلة هي مرحلة مهمة في تاريخ التعليم العالي في مملكة البحرين تستلزم تزويدها بالكوادر البشرية المتخصصة والمؤهلة لمتابعة المشاريع التي تعكف الامانة العامة على تنفيذها، وبناء قاعدة بيانات إحصائية، وإعداد الدراسات الحديثة للحاق بالدول المتقدمة في مجال التعليم العالي، واقتراح السبل التي تحقق ذلك.

إن الأهداف الاستراتيجية للتعليم العالي ينبثق عنها أهداف فرعية يتطلب تنفيذها مشاريع عديدة لا بد وأن تتابع من قبل متخصصين في هذا المجال، كما أن نظام الاعتماد الأكاديمي هو مشروع كبير تعكف الأمانة العامة على البدء بتدريب منتسبيها على آلية تطبيقه بالتوازي مع المعنيين في مؤسسات التعليم العالي. لذا فإن الأمانة العامة تسعى لاستقطاب الخبرات والكفاءات التي تمكنها من استمرارية وفاعلية عملها بكفاءة، كما تسعى إلى تأهيل منسوبيها من خلال تدريبهم على المسؤوليات والمهام التي تتطلبها المرحلة المقبلة.

٧-٥ الشراكة مع مؤسسات التعليم العالي:

تسعى الأمانة العامة من خلال تواصلها المستمر مع مؤسسات التعليم العالي إلى إيصال رسالة مجلس التعليم العالي وتوجهاته، لتكون المؤسسات شريكاً رئيساً وفاعلاً في تحقيق الأهداف الاستراتيجية والرؤية المستقبلية، علماً بأن الأمانة العامة لمست عدداً من الصعوبات التي تواجه تلك المؤسسات والتي تسعى بالتشاور والتنسيق معهم للتغلب عليها. والتي من أهمها:

١. قلة المصادر المالية والبشرية اللازمة لاستمرار العملية التعليمية بما يضمن جودة مخرجاتها.
٢. غياب سياسة واضحة لبناء قدرات الموارد البشرية.
٣. ضعف الميول نحو إجراء البحوث العلمية، وانخفاض معدل الإنفاق عليه، وعدم وضوح أولوياته.
٤. عدم الالتزام بالمرجعية الخاصة بالحوكمة الجامعية وتسلسل الإدارات ودور كل منها.
٥. ضعف المواءمة بين احتياجات سوق العمل والتخصصات التي تطرحها.
٦. ضعف تأهيل الطلبة بالمهارات المطلوبة لدى سوق العمل.

٨. الرؤية المستقبلية للتعليم العالي في مملكة البحرين

٨. الرؤية المستقبلية للتعليم العالي في مملكة البحرين

٨-١ طموح قطاع التعليم العالي في مملكة البحرين

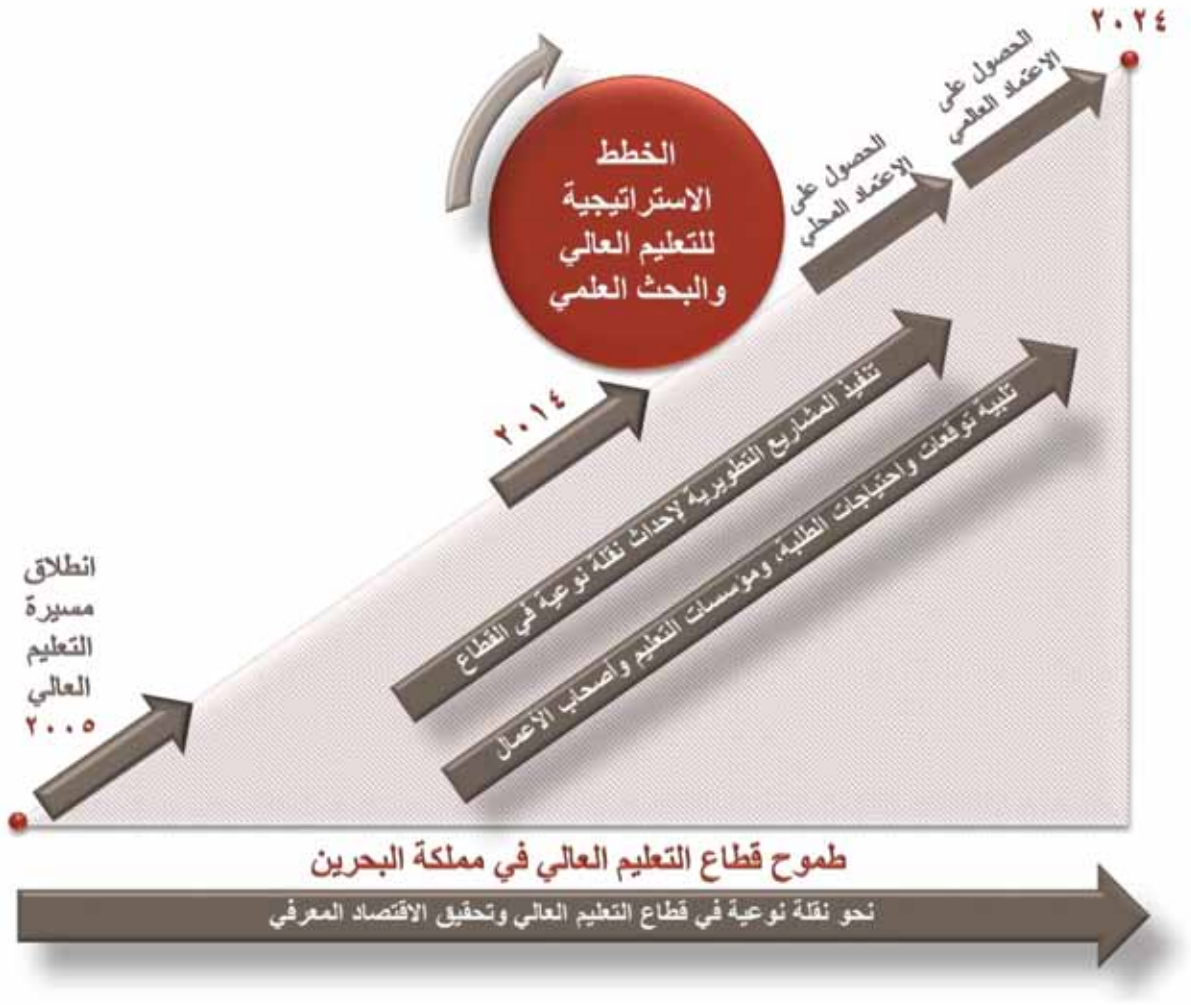

تقوم الرؤية المستقبلية للتعليم العالي في مملكة البحرين على:

تحقيق استراتيجيتي التعليم العالي والبحث العلمي، ومختلف المشاريع التنفيذية التي ترافقهما. ويعمل المجلس على توفير عدة متطلبات لتحقيق الأهداف الاستراتيجية تتلخص بما يلي:

أ. التعامل مع تحديات العولمة من خلال التركيز على المعارف والمهارات المتطورة بشكل مستمر ليصبح التعليم العالي منافساً قوياً في اقتصاد المعرفة.

ب. التفاعل مع نظم التعليم العالي العالمية وفهمها دون التخلي عن الخصوصية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية.

ج. ربط استحداث التخصصات والبرامج بحاجات سوق العمل الحالية والمستقبلية.

د. ترسيخ ثقافات مؤسسية لنظام التعليم العالي، كثقافة الاعتماد والجودة والتنافسية والابتكار والتميّز.

هـ. استقطاب الكفاءات التدريسية، والبحثية، والفنية والمحافظة عليها.

و. تحديد أولويات الإنفاق على البحث العلمي وأوجه صرفه، وربطه بالحاجات المحلية والإقليمية والعالمية.

ز. توظيف أحدث التقنيات التكنولوجية اللازمة لتحسين عمليات التعلم والتعليم.

٨-٢ توقعات النمو للسنوات العشر القادمة

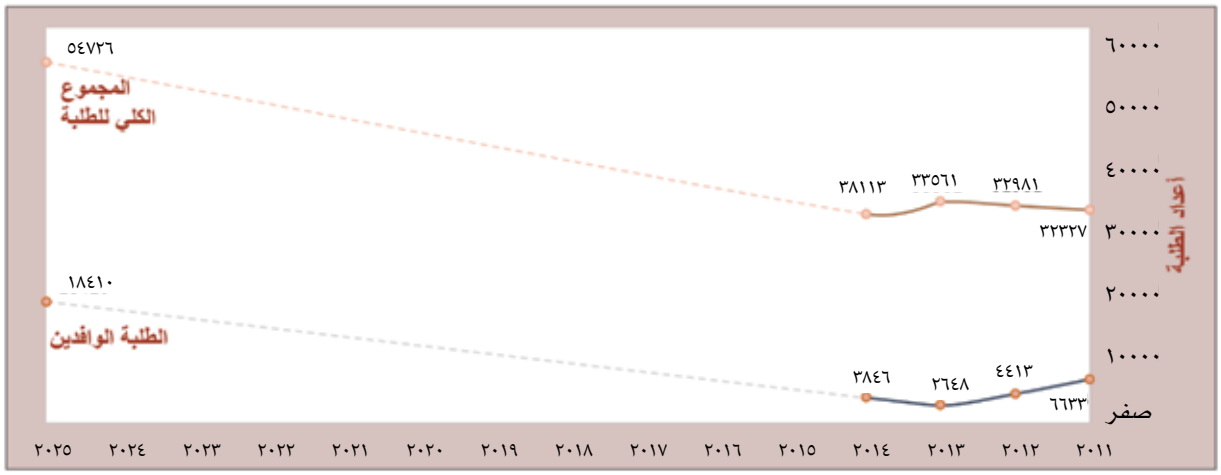

- يتوقع بعد تنفيذ مشاريع واستراتيجيات التعليم العالي في مملكة البحرين أن تبلغ نسبة النمو على مستوى القطاع ٦٠٪ خلال الأعوام ٢٠١٥-٢٠٢٥م.
- كما يتوقع الزيادة في أعداد الطلبة غير البحرينيين الملتحقين بمؤسسات التعليم العالي في المملكة لتبلغ ٣٥٪ خلال الأعوام ٢٠١٥-٢٠٢٥م، إيماناً من الأمانة بأن تصبح البحرين القبلة الأولى للطلبة إقليمياً.

مجلس التعليم العالي
Higher Education Council

www.moe.gov.bh/hec